

ياعمال العالم، وياأيّتها الشعوب المضطّهدّة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلافكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

الاشتراكية هي الحل

عشرون عاماً مضت، والرأسمالية تعدّ نفسها النظام المنتصر والنهائي على الكرة الأرضية، رغم أنها لم تستطع أن تحل أية مشكلة حقيقية منتصبة أمام البشرية، بل أوصلتها جميعها إلى طريق مسدود نهائياً.. فهي نفسها في مراكزها، في أزمة عميقة ترفع من حدة الصراع الاجتماعي داخلها، ووصل تناقضها مع كل شعوب الأرض إلى درجة مستفحلة مهددة إياها في حياتها بالمعنى الحرفي للكلمة، ولقمعتها البسيطة.. بل إن الطبيعة انضمت إلى البشر مستقيّنةً وطالبة يد العون ضدها وضد مساوئها وتخريبها..

إن العقدين الذين مضيا لا يؤكّدان أن لا مستقبل للرأسمالية فحسب، بل يؤكّدان أيضاً صحة تنبؤ مؤسسي الماركسية بأن الخيار أمام البشرية هو الاشتراكية أو البربرية.. بل إن الحياة تجاوزت تنبؤهما الصحيح لتقول إن الخيار أصبح أخطر، وهو اليوم بين الرأسمالية وبين بقاء البشرية نفسها..

والحقيقة الواضحة اليوم هي أن كل مشكلات البشرية على المستوى الكلي والجزئي، على مستوى العالم كله، وكل بلد على حدة، سببها الأساسي التوزيع غير العادل للثروة، والذي وصل نتيجة تركز الرأسمال إلى مستوى لا سابق له وغير معقول.. بل كارثي!.

إن تطور الرأسمالية السابق قد شهد نمواً شاملاً للقوى المنتجة في بادئ الأمر، ومن ثم نمواً انتقائياً تجلّى في بلدان المركز بالدرجة الأولى على حساب الأطراف، لكن اليوم انتقلت الرأسمالية إلى مرحلة اللانمو في المركز والأطراف، وهي أزمة مستعصية لا حل لها بالطرق التقليدية التي تعودت عليها، ألا وهي الانتشار أفتقياً جغرافياً في الأرض من خلال الاستيلاء على المستعمرات والأسواق.

والأسوأ من ذلك أن الطابع الطفيلي الريعي للرأسمالية أصبح هو السمة الغالبة على نشاطها، وهذا ما يؤكّده أن الفروع المرتبطة بإنتاج المال وليس إنتاج السلع هي الراجح الأكبر اليوم في الدورة الاقتصادية الرأسمالية، ما يعزز سلطة الرأسمال المالي العالمي ونفوذه السياسي والاقتصادي المطلق.

والقول هكذا، فإن تجربة بلادنا التي تخوض نضالاً وطنياً عادلاً ضد مخططات الإمبريالية الأمريكية- الصهيونية من أجل تحرير أراضيها والدفاع عن سيادتها الوطنية، تؤكّد أن الرأسمالية- حتى المخففة بدور اجتماعي ما للدولة- أصبحت غير قادرة على إنجاز ما كانت قادرة على إنجازه سابقاً في العقود السابقة. فهذه العقود شهدت نمواً رافقه دور اجتماعي معقول للدولة حافظ على مستويات المعيشة من الانهيار، ولكن التجربة الحالية تؤكد أن النمط الرأسمالي للتطور لا يمكن أن يتوافق مع ثلاثة أمور هامة، بل هو نقيضها المباشر، وهي:

١ . النمو الاقتصادي الضروري لتغطية نسب النمو السكاني.
٢ . منع مستوى معيشة أوسع الجماهير من التدهور، ولا نقول تحسين مستوى المعيشة هنا، بل نقول فقط الحفاظ على مستوى المعيشة السابق، حتى هذا وهو أقل ما يمكن، تبين التجربة الملموسة أنه أصبح غير ممكن في ظل اقتصاد السوق الرأسمالي.
٣ . منع ازدياد تشوه بنية الاقتصاد باتجاه الميل نحو الفروع الخدمية غير الإنتاجية.

وبالمشكلة أن الواقع الموضوعي وضرورات المواجهة وما تتطلبه من زيادة لحمة المجتمع، تتطلب إحداث انفراج اقتصادي- اجتماعي ملموس النتائج بالنسبة لكل مواطن سوري، أي أن التطور يجب أن ينعكس إيجابياً على الأجر وأسعار السكن والوقود والكهرباء والماء والتعليم والصحة، وهي الأمور الضرورية للحياة اليومية التي لا يمكن أن تدخل بحال من الأحوال في مجال الاستهلاك التريفي غير الضروري. بينما اتجاه التطور يؤكد يومياً انخفاض الأجر الحقيقي، وارتفاع أسعار السكن والوقود والكهرباء والماء والتعليم والصحة، ما يمكن أن يوصل البلاد إلى مأزق حقيقي، بل وإلى كارثة في ظروف الصراع الحاد في المنطقة ضد المخططات الأمريكية- الصهيونية التي يمكن أن تستغل كل ثغرة للنفاذ منها وتحقيق مخططاتها.

إن التطور العالمي الحالي يؤكد أن الرأسمالية تسير نحو الانهيار في المركز والأطراف، لذلك فإن النموذج المطلوب لبلادنا يجب أن يصاغ بناءً على المعطيات المستجدة على أرض الواقع اليوم.

والحال هذه، فإن الاشتراكية كمطلب ضروري وآني أصبحت من متطلبات الصمود الوطني اللاحق.. بينما تقوم الإصلاحات الاقتصادية الرأسمالية بإضعاف بنية المجتمع والدولة وجعلها أقل صلاباً ما يتناقض مع المصلحة الوطنية العليا.. إن الاشتراكية تعود اليوم لتدق الأبواب بشدة، فهي مطلب اجتماعي ووطني من الدرجة الأولى..

إن صياغة الشكل الملموس للاشتراكية في القرن الواحد والعشرين في بلادنا هي الضمانة الحقيقية للحفاظ على كرامة الوطن والمواطن..

■ ■

«اتخذ موقفاً..»

بعد اليونانيين والفرنسيين والبرتغاليين.. الإيرلنديون يرفعون في دبلن شعاراً مناهضاً للرأسمالية احتجاجاً على خطة التقشف الجديدة..

◀ فلاحو مدينة جرابلس:

رفض محصول الشعير يعني قتل الزراعة ... 5

◀ اقتراحات تحرير جديدة..

مضاعفة أسعار الكهرباء وتحرير المازوت ... 7

◀ الأزمة تجتاح إيرلندا..

تسريح ٢٤ ألف موظف حكومي ... 9

وزارة التعليم العالي ترد.. وليتها لم تفعل!

وصل إلى قاسيون الرد التالي من وزارة التعليم العالي، موقِعاً باسم مديرة العلاقات العامة والإعلام د. ديمة كتن.. توضيحاً لما نشر في قاسيون العدد /٤٧٧/ بعنوان «البيروني لا تعالج الجزراويين الأجانب».. يقول الرد:

«السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون..
إشارة إلى ما نشر في العدد /٤٧٧/ في جريدتكم الصادرة في ١٦/١١/٢٠١٠ بعنوان «البيروني لا تعالج الجزراويين الأجانب» نئين لكم الأتي: إن كافة الطلبات التي تحال إلينا من السيد رئيس مجلس الوزراء والمتضمنة توجيهه «بمؤازرة ومساعدة صاحب الطلب» تلقى كل اهتمام من قبلنا، حيث تحال إلى مستشفى البيروني الجامعي للمعالجة حسب الحالة الصحية وحسب القواعد المعتمدة.. يرجى نشر التوضيح في المكان المناسب»..

تعقيب المحرر
نشكر وزارة التعليم العالي على التفضّل بالرد، ونود كتعقيب على الرد أن نبين التالي:
١ - لجأ إلى مشفى البيروني مؤخراً العديد من المرضى (من أجانِب الحسكة) الذين يحتاجون إلى العلاج السريع، وفي جمعيتهم موافقة رئيس مجلس الوزراء المتضمنة جملة «مؤازرة ومساعدة صاحب الطلب»، ولكن الإدارة الجديدة في المشفى تجاهلت ذلك، واشترطت عليهم وجود صيغة تعجيزية، تتضمن «الموافقة على معالجة ومؤازرة ومساعدة صاحب الطلب».. هذا حصل مع العشرات من الجزراويين، وأصحاب العلاقة المرفوضة معالجتهم معروفون لدينا بالاسم والحالة المرضية ومواعيد الزيارات، فما رأيكم بذلك؟

٢ - الدليل الأولي على هذا الكلام أن الطلبات الأخيرة للحصول على العلاج، تمت إعادتها بمجملها إلى الوزارة، أي إليكم، والدكتور نزار الضاهر معاون الوزير، حوّل جميع الكتب إلى مديرية المشاي في التابعة لكم، التي رفعت بدورها كتاباً جديداً إلى رئاسة الوزراء يحمل الرقم ١٩٠٢٨/م ش تاريخ ١٥/١١/٢٠١٠ تطلب فيه شرح كلمة «مؤازرة»، أو إعفاء المرضى من كل هذه الدوامة!

٣ - كنا نأمل البحث والتدقيق والتريث من جانبكم قبل إرسال الرد، فلسنا نتجنى عليكم، وكل ما يهيمنا أن تعملوا على التخفيف من آلام مرضى ظلموا اجتماعياً بشدة، ولا ضرورة لظلمهم صحياناً..

■ ■

واشنطن تذكى اللهب في شبه الجزيرة الكورية



على الرغم من تأكيد بيونغ يانغ، واعتراف سيؤول، بمسؤولية الأخيرة عن إطلاق شرارة القصف المتبادل بين الكوريتين- خطأ(١)، تبدو واشنطن خلافاً لدعوات الاحتواء والتهدة في شبه الجزيرة الكورية مصممة على التصعيد هناك، وربما الدخول في مناوشة أو استفزاز عسكري لكوريا الديمقراطية.

فبعدما طمأن الرئيس الأمريكي باراك أوباما نظيره الكوري الجنوبي لي ميونغ باك بأن واشنطن تساند بشكل راسخ «صديقها الحميمة وحليفها»، ذكر مسؤولون الأربعاء أن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ستجريان تدريباً بحرياً «دفاعياً رادعاً» مشتركاً اعتباراً من يوم الأحد وحتى الأربعاء المقبل وسط تصاعد التوترات في المنطقة، في حين رفض أوباما ذاته الذي تنشر بلاده ٢٨٥٠٠ جندي في كوريا الجنوبية، التكهن حول احتمال رد أمريكي عسكري.

وستشارك نحو خمس سفن كورية جنوبية من بينها مدمرتان وطائرة مضادة للغواصات في التدريبات المقبلة، بينما تعتزم القوات الأمريكية أيضاً حشد سفنها الحربية من بينها ٥ مدمرات وحاملة الطائرات الأمريكية جورج واشنطن.

ويعد أن «دان الخطر» الذي تشكله بيونغ يانغ دعا باراك أوباما الصين إلى ممارسة الضغط على حليفها وقال «نريد التأكد من أن الأطراف كافة في المنطقة تقر بأن هذا يشكل خطراً كبيراً ومتواصلاً يجب معالجته»، من دون أن يحدد كيف!!

ورداً على النيران الكورية الجنوبية أطلقت كوريا الديمقراطية عشرات القذائف على جزيرة يونبيونغ الجنوبية بالقرب من حدودها البحرية الغربية المتنازع عليها مع كوريا الجنوبية ما أدى إلى مقتل جنديين ومدنيين اثنين كوريين جنوبيين في أخطر حادث يسجل منذ الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣).

وأعلن وزير الدفاع الكوري الجنوبي كيم تاي يونغ أن سيول ستشتر بطاريات مدفعية جديدة في الجزيرة الواقعة جنوب الخط الحدودي الذي حددته الأمم المتحدة بعد حرب كوريا لكنها شمال خط التقاسم الذي تطالب به بيونغ يانغ وقد حصلت حوادث بحرية في نفس المنطقة في ١٩٩٩ و٢٠٠٢ وفي تشرين الثاني ٢٠٠٩. ■ ■

بهراتة

الشيوعيون.. دور مغيب في النضال العمالي!!

◀ عادل ياسين

مع صدور هذا العدد من «قاسيون» يكون الاجتماع الوطني التاسع للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حال انعقاد، وهذا بحد ذاته حدث لا يمكن أن يمر دون أن نؤكد من خلاله على أهمية أن يعمل الشيوعيون المجتمعون على إيجاد المرتكزات، أو بالأحرى الأدوات الضرورية التي تمكن من استنهاض الطبقة العاملة السورية من أجل تفعيل دورها الكفاحي في الرد على البرنامج الليبرالي، الذي يشن هجوماً واسعاً على حقوقها ومكتسباتها .. هذه المكتسبات التي تحققت تاريخياً بفعل نضال العمال والحركة النقابية ويدرور ريادي للشيوعيين.

لقد استطاع الشيوعيون الأوائل والجيل اللاحق لهم، التأثير في الطبقة العاملة عبر ما كانوا يقومون به من صياغة للمطالب العمالية والنضال من أجل الظفر بها فعلياً، مستخدمين كل الوسائل والأدوات المتاحة من أجل تحقيق ذلك كالإضراب، والمنشور، والاعتصام، والبرامج... فاكتبوا بذلك عن جدارة، صفة الممثلين الحقيقيين للطبقة العاملة، وتعرف بذلك هذه الطبقة لأنها خبرتهم وعرفت مواقفهم الصلبة في المعارك الكبرى الوطنية والطبقية، ولهذا استحق شيوعيو الأمس هذا التمثيل، وبقي هذا الأثر رسخاً في ذاكرة العمال بالرغم من مرور سنوات طويلة من انقطاع الصلة الحية بين الشيوعيين والطبقة العاملة، فرضتها ظروف عديدة حكمت عمل الشيوعيين التنظيمي وال جماهيري، وهو ما حددته اللجنة الوطنية في وثائقها التي أصدرتها منذ أن أعلنت عن رؤيتها السياسية والاقتصادية والتنظيمية، والتي من خلالها جرى تشخيص حالة الحركة الشيوعية (الفصائلية)، بوصفها انعكاساً لما كان يجري عالمياً من حالة تراجع للحركة الشيوعية في مواجهة العدو الطبقي العالمي، الذي استفاد إلى حد بعيد من ذلك التراجع، وشن هجومه الواسع على مكاسب الطبقة العاملة العالمية، فخسرت بذلك الكثير من مكتسباتها وحقوقها على مذبح ذلك التراجع.

والخطر حينها أن الكثيرين كانوا يعتقدون أن الحركة الثورية العالمية كانت في حالة انتصار وتقدم، وهذا يمكن سحبه أيضاً على الحركة الشيوعية السورية التي عانت على مدار عقود من الزمن حالة عصيبة من الصراع الداخلي، كانت تتوج دائماً بانشقاق جديد، وبالتالي إضعاف جديد لدور الشيوعيين الذي لعبوه في مراحل سابقة من نضالهم في قيادة الطبقة العاملة، حيث قدموا التضحيات الجسام من أجل ذلك بالتشرد والسجن وخسران الحياة الطبيعية وغيرها من الأمور غير الإنسانية التي تعرضوا لها .

إنه لمن المؤلم جداً أن الكثير من الشيوعيين ما زالوا يعيشون على نشوة الانتصارات السابقة، ولم يروا بعد أن المرحلة الآن تتطلب أن يقدموا رؤيتهم وخطابهم وأدواتهم التي تمكنهم من العودة مرة أخرى إلى المواقع التي تبرر وجودهم الحقيقي وتمثيلهم الحقيقي لأكثر طبقات المجتمع السوري فقراً وعوزاً، ولأكثر الطبقات التي لديها استعداد أن تدافع عن حقوقها ومكاسبها، حيث من المفترض أن يلعب الشيوعيون الدور الأساسي في قيادة نضالها الآن، والذي هو جزء من النضال الوطني العام في مواجهة القوى الليبرالية المحلية بحكم أنها بوابة العبور الأساسية لتحقيق المصالح الامبريالية والصهيونية للهيمنة والسيطرة على مقدرات شعوبنا بالقوة العسكرية كونها خيارهم الوحيد للخروج من أزمتهم، وبالمقابل فإن خيارنا وخيار الطبقة العاملة وكل الوطنيين السوريين هو المقاومة، والمقاومة ليست بالسلاح فقط لمجابهة العدو الخارجي، بل ستكون داخلياً وبكل أشكالها الدستورية من خلال ضرب السياسات الليبرالية التي رسخت الفقر والعوز والبطالة، وجذرت النهب بأشكاله الواسعة والكبيرة، التي أعاققت وتعميق النمو المطلوب.. هذا النمو الذي دونه لا يمكن تحقيق متطلبات المواجهة مع العدو الخارجي المهدد لأوطاننا في كل لحظة، ولا يمكن تحقيق متطلبات الشعب السوري إلا بأن تكون كرامته محفوظة في وطنه.

إذاً فتقوى السوق، وعبر السياسات الليبرالية، تعرف ماذا تريد، وهي تنفذ ما تريد بكل الوسائل والطرق، وبالمقابل لا بد للقوى الوطنية وفي مقدمتهم الشيوعيون، أن تكون لهم رؤيتهم الواضحة وأدواتهم التي تمكنهم من استعادة دورهم الوظيفي الذين كانوا يجيدونه وما زالوا يفقدونه منذ عقود . وحتى يستطيعوا استعادة ذلك الدور الذي يتحملون فيه مسؤولية استثنائية في هذه الظروف المعقدة والمركبة سياسياً واقتصادياً، فإن وحدة الشيوعيين التي لن تتم على الورق وفي الجلسات المغلقة، بل من خلال النضال المشترك وعلى الأرض، هي إحدى الأدوات والروافع لتطوير المواجهة المفتوحة مع قوى السوق داخلياً، وجزء من هذه المواجهة استعادة دور الشيوعيين في قيادة نضال الطبقة العاملة من أجل حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسوف تقدر لهم الطبقة العاملة وفقراء الوطن ذلك إذا هم عملوا!!

■ ■

الصناعة ترد على منتقدي مشروع الاستقالات.. والسوطني يوضح



الصناعة /٣٧٠٠ مليار وسبعمائة مليون، وهي قيمة المزايا المقترحة للعمالة، و/٢.٩٦٢/ ومليارين وتسعمائة واثنًا وستون مليون، كلفة العمالة البديلة، فنحن كعمال قاثمين على رأس عملنا نكتفي بـ/٣/ مليار ل س لإصلاح بعض منشآت القطاع العام الصناعي المتوقفة أو إيجاد جبهات إنتاج جديدة للعمل بهذه المبالغ، يكون لها الدور الأبرز بامتصاص العمالة الفائضة التي تدعي الوزارة بوجودها في منشأتنا المختلفة، وتحقق في الوقت ذاته نوعاً من التوازن والريح، أما في موضوع الاستقالات، وأنها قضية اختيارية وليست إجبارية ويعود اعتمادها حسب موافقة العامل كما شرحتها حللي، فتمنى السوطني من الوزارة وطالبها بأن تتم دراسة الطلبات المقدمة من العمال بعناية، بحيث أن لا تكون

أغلبها للكفاءات الفنية والقادرة على العمل والعتاء، لأن من لا يستطيع أن يعمل لن يتقدم بعمله وطلبه، والمطلوب في هذه الحالة كما يرى السوطني أن توجد طريقة أخرى لتحفيز العمالة المثالكة وصاحبة المحسوبة لتترك مكانها للعناصر الشابة والوافدة الجديدة إلى سوق العمل ووقتها نستطيع أن نعلن عن الرقم الحقيقي للوفر.

■ ■

خبر عاجل.. وسري للغاية!!

علمت «قاسيون» من مصادر مطلعة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن القانون الأساسي للعاملين في الدولة قد تم إدخاله إلى غرفة العمليات في الوزارة تحضيراً لاستبداله بقانون جديد، لا نذري إن كان عصرياً كما قانون العمل الجديد رقم /١٧/..

وقد أكد المصدر المطلع لـ«قاسيون» أن القانون الجديد القادم يشبه كثيراً القوانين الخليجية في العمل، أي أنه «بالشرمحي» سيعتمد على قوانين العمل في البحرين والسعودية الذي يسمى عندهم بقانون الخدمة المدنية.. وبالتالي فإن التسمية وحدها بحاجة إلى فحص وتمحيص قبل دراسة القانون نفسه، لكن المثير في الأمر أن الذي مازال مصراً على تبديل القانون القديم بهذا القانون هو على يقين أن العمالة في دول الخليج من جهة، وفي سورية من جهة أخرى، ليس بينهما أي أوجه شبه، لأن النسبة الكبرى من العمالة في دول الخليج وافدة وليست عمالة وطنية، فشتان ما بيننا وبينهم، اللهم إلا إذا كان أصحاب الشأن عندنا يخططون في سبيل إلغاء كلمة العمالة الوطنية نهائياً من قواميسنا.

إنه مجرد خبر عاجل وسري للغاية.. لكنه بدءاً من هذه اللحظة برسم الاتحاد العام لنقابات العمال، وجميع «الوطنيين» العاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

■ ■

وأضافت حللي أن مشروع المرسوم يدخل سوق العمل بدماء جديدة، وبالتالي لن تفقد الوزارة الخبرات، وإنما ستستقطب مهارات جديدة

خاصة أن العمل يتطلب ويحتاج إلى جيل جديد يمتلك أحدث المهارات وبالتالي توظيف كوادر مؤهلة فنياً .

وقد عقب غسان السوطني رئيس الاتحاد المهني للصناعات الكيميائية عبر «قاسيون» على رد الوزارة، فقال إنه وحتى يتم التوفير على وزارة

في حال تم تنفيذ المشروع من قيمة تكاليفها في حال الإبقاء عليها فإن الوفر الحاصل سيبلغ ٤.٥ مليارات ليرة تقريباً .

أما بخصوص أن المشروع يهرب الكفاءات وأصحاب العطاءات، أوضحت حللي أن الأمر خيارى وليس إجبارياً وبموافقة الإدارة التي يعود إليها تقدير حاجتها إلى هذه الكفاءات، وأنها لن توافق على أية استقالة إذا كان العمل بحاجة إلى هذه الكفاءة.

قرارات واقتراحات عمالية يجب أخذها بعين الاعتبار

الجهات العامة وعدم اللجوء لدعاوى قضائية مستقبلاً، اقترح رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية اعتماد أحد المقترحين التاليين:

أولاً: تشميل العمال الذين عينوا بالحد الأدنى استناداً للتعميم رقم ١٥/٥٦٥٩ تاريخ ٢٠٠٨/٩/١٧ بالتعميم رقم ١٥/٤٠٣ لعام ٢٠١٠ وذلك بتعديل أجورهم مع مراعاة الأسس التالية:

● أن تكون الأجور التي تم التعاقد عليها أساساً تتوافق مع أجور بدء التعيين للشهادة العلمية أو الفئة.

● أن تكون الترفيعات والزيادات في الأجور تتوافق مع أحكام القوانين والأنظمة وخاصة الصك النموذجي الصادر بالقرار رقم ٥٤٧ لعام ٢٠٠٥.

● تعديل الأجور التي تم تعيينهم بها بصفة دائمة نتيجة نجاحهم بالاختبارات بحيث يتم اعتماد الأجور السليمة التي وصلوا إليها بتاريخ إصدار نتائج الاختبار مع تعديل الترفيعات اللاحقة في حال منحهم إياها .

● عدم صرف فروقات تسبق صدور قرارات التعديل التي تكون نافذة من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدورها .

ثانياً: عرض الموضوع على لجنة القرار لعام ٢٠٠٥ على اعتبار أن التعميم رقم ٤٠٣ لعام ٢٠١٠ صدر استناداً لما

انتهت إليه هذه اللجنة من رأي.

■ ■

أجرت الجهات العامة الاختبارات لتعيين عمال مؤقتين لديها وفق الشواغر المتوفرة لديهم وممن تم التعاقد معهم قبل نفاذ القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ وتم تعيينهم بالحد الأدنى المقابل للفئة والشهادة التي يحملونها وتم منح البعض علاوة الترفيع الدورية لعام ٢٠١٠ واشتركوا بالتأمينات اجتماعية على أساس هذا الأمر.

٣ - تضمن التعميم رقم ١/٤٠٣ تاريخ ١٤/١٠/٢٠١٠ موافقة مجلس الوزراء على اعتماد رأي لجنة القرار /١/ لعام ٢٠٠٥ المتضمن جواز تعيين العمال المؤقتين الذي نجحوا نتيجة الاختبارات التي تجربها الجهات العامة استناداً لتعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٥/٥٦٥٩ تاريخ ٢٠٠٨/٩/١٧ بالأجور التي وصلوا إليها بتاريخ إصدار نتائج الاختبار في حال كانت هذه الأجور ممنوحة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة وضمن عدة شروط حددت بهذا التعميم.

٤ -بعض الجهات العامة أجرت اختبارات بعد نفاذ التعميم رقم ١/٤٠٣ لعام ٢٠١٠ وقامت بتعيين الناجحين بالأجور التي وصلوا إليها بتاريخ إصدار النتائج وممن ينطبق عليهم التعميم رقم ١٥/٥٦٥٩ تاريخ ٢٠٠٨/٩/١٧.

وبغية المساواة والتطبيق الأمتل لهذين التعميمين وتوحيد النهج بين جميع

إشارة إلى كتاب مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠١٠/٩/٢٧/ق تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢١ق
المتضمن بيان إمكانية تلبية المطالب العمالي المشار عليه بكتاب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال رقم ٩/٢٠١٢ تاريخ ٢٠١٠/٩/٢١ لناحية تسوية أجور بدء تعيين العمال المؤقتين الذين جرى تعيينهم بصفة دائمة استناداً لتعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٥/٥٦٥٩ تاريخ ٢٠٠٨/٩/١٧ ووفق مضمون التعميم رقم ١/١٤٠٣ تاريخ ٢٠١٠/١/١٤ لا بد من توضيح الأمور والنقاط التالية:

١ - صدر التعميم رقم ١٥/٥٦٥٩ تاريخ ٢٠٠٨/٩/١٧ المتضمن الطلب من الجهات العامة التي تعاقدت مع عمال مؤقتين قبل نفاذ القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ مازالوا قاثمين على رأس العمل حتى تاريخه بالسماح لهم بالاشتراك بالاختبارات التي تجربها جهازهم لإعلام الشواغر المتوفرة لديها دون النظر إلى تسجيلهم أو ترشيحهم من مكتب التشغيل في حال توافر الشروط المحددة في هذا التعميم.

٢ - وبلاستناد إلى التعميم المذكور

عمال الشركة العامة للبناء؛

نريد حصتنا من منحة نهاية الخدمة

بات التوظف في إحدى دوائر الدولة من المكاسب الهامة التي يتمنى الظفر بها أي سوري، فهذه الوظيفة أمست من أجل الأحلام التي يصعب على أي مواطن عادي أو خريج جامعي تحقيقها، بعد التوقف شبه المطلق عن التوظيف.

ولعل أهم ما في الوظيفة المزايا التي يأخذها العامل عند نهاية الخدمة أو وصوله لسن التقاعد، وهو الأمر الذي مازال الكثير من العمال في القطاعات المختلفة يعانون الأمرين قبل حصولهم عليه، رغم أنه من الحقوق المصانة حسب القوانين والأنظمة.

ومن الأمثلة على ذلك عمال الشركة العامة للطرق والجسور التي كانت تحسم من عملها اشتراكات نقابية قدرت في بدايتها بـ/٨/ ليرات سورية عن كل شهر خدمة منذ بداية العام ١٩٨٣ ولغاية نهاية لعام ١٩٨٧، حيث كانت تحول هذه الاشتراكات لنقابة عمال الدولة والبلديات.

أما في نقابة عمال البناء والأخشاب، فقد تم احتساب صرف نهاية خدمة العامل من شركة الطرق والجسور اعتباراً من العام ١٩٨٨ أي من تاريخ انتسابه لنقابة البناء والأخشاب، دون احتساب السنوات السابقة، أي أن العامل في هذه الحالة يخسر سنوات خدمته السابقة، ولا يأخذ المنحة بكامل المبلغ المخصص لها . وبحسبة بسيطة لعدد هذه السنوات نجد أن العامل في الشركة العامة للبناء كان يأخذ نهاية خدمة عن عمله لمدة ٣٠ سنة مبلغاً يقدر بـ١٥٠٠ ل س، بينما بالمقابل نجد أن العامل في الشركة العامة للطرق والجسور «قاسيون سابقاً» يأخذ مبلغاً أقل يقدر بـ ١٠٢٠ ليرة سورية، أي بفارق ليس بسيطاً، يصل لحدود ٤٨٠٠ ليرة سورية.

أما في حال تم رفع مبلغ نهاية الخدمة في المستقبل، فإنه لمن المؤكد أن النتائج ستكون الأكثر إيلاماً، وسيصل الفارق بين المبلغين لأرقام كبيرة جداً.

والسؤال الذي يطرح نفسه: ليس من حق هؤلاء العمال نيل حقهم في منحة نهاية الخدمة، وبكامل المبلغ دون أي نقصان؟ ولماذا لا يتم مساواتهم في الصرف مع باقي العمال في الشركات المختلفة؟



إن المنحة التي شملت جميع العاملين بأجر في سورية جاءت في إطار تحسين أوضاع المعيشية للعاملين في الدولة، لكن لم يستفد العمال المتعاقدين من المنحة (علماً أن أساس الرواتب لمعظم العمال المتعاقدين مع شركة الفرات هو نفسه أساس الرواتب للعاملين في الدولة).

والسؤال؛ ألا يكفي امتهان حقوق العمال حتى تأتي الشركة، وتزيد للطين بلة؟ وهل من حق الشركات حجب المنح الرئاسية والتلاعب بها؟

■ ■

لماذا خرم عمال شركة الفرات للنفط من المنحة الرئاسية؟

وباعتبار إن هذه المنحة ليست الأولى التي يمنحها السيد الرئيس للعاملين في الدولة بمناسبة الأعياد، حيث كانت شركة الفرات للنفط تصرفها بما لا يتعارض مع الأنظمة والقوانين، وإن كل منحة سابقة صدرت من سيادة الرئيس صرفت، فإن عدم صرف المنحة الأخيرة هو ما يخالف الأنظمة والقوانين..كون العاملين في شركة الفرات للنفط يعملون بموجب عقود محددة المدة إلى جانب عاملين مفرزين من الشركة السورية للنفط والمؤسسة العامة تحت سلطة رب عمل واحد .

الفساد في قطاع الصحة من جديد.. قضية الأدوية لم تنته.. وبعض الفاسدين ما زال على رأس عمله!

◀ علي نمر

نشرت الزميلة «الخبر» في عددها ١٢١/ ١٢١ تاريخ ٣١ / ١١ / ٢٠١٠ مادة صحفية بعنوان «الخبر تكشف حقيقة أدوية الكبد الإثنائي المخبأة في برادات مستشفى ابن النفيس، مؤكدة في متن المادة أن هيئة الرقابة والتفتيش تحفظ الشكوى لعدم ثبوت صحتها، وتقترح تأمين غرفة تبريد كبيرة في مشفى ابن النفيس خاصة بهذا المرض...». وحتى لا ندخل في متاهة الرد على الرد، لايد من توضيح بعض المغالطات التي ذكرتها الزميلة من دون الإشارة إلى أي رقم كتاب بهذا الخصوص، وخاصة رقم الكتاب الذي عمل على أساسه كما تدعي بههيئة الرقابة والتفتيش»، لأن الزميلة اعترفت من حيث لا تدري بعدم وجود تقرير يثبت كلامها حين ذكرت أنه «تم بتاريخ ١٢/ ١١/ ٢٠٠٩ إجراء زيارة إلى مشفى ابن النفيس وتفقد الصيدلية ومستودع الأدوية، وبعد تقصي الموضوع تبين بأن المستشفى تقوم بصرف أدوية التهاب الكبد الإثنائي والتصلب اللويحي لجميع المرضى في القطر، وهذا يتطلب استرجار كميات كبيرة من الأدوية وبموافقة وزارة الصحة حتى لا يحدث انقطاع في العلاج، ولما كان المستودع المخصص للأدوية صغيراً والبرادات الموجودة فيها لا تتسع لتلك الكميات، تم وضع هذه الأدوية في أحد البرادات الموجودة في المطبخ برسم الأمانة، وباستلام أمين المستودع محمد بشبش الذي ورد اسمه في اللجنة التي لم تشكل أصلاً من أي مسؤول في المشفى ويتم استرجار الأدوية من البراد حسب حاجة المرضى، وكلما تم استلام كمية منها يتم التوقيع على وصل الأمانة من قبل المستلم أمين المستودع، وحالياً الأدوية موجودة في غرفة التبريد في المستودع المركزي التابع لمديرية صحة دمشق برسم الأمانة...» انتهى الاقتباس الحريفي من مادة الزميلة

القطاع الخاص أيضاً.. في قبضة الفساد!

◀ ستيركوه مقري

يتكون القطاع الخاص في سورية في غالبيةته الكبرى من شركات عائلية، وعلى الرغم من أن المرسوم رقم ٦١ لعام ٢٠٠٧ قد أعطى لأرباب العمل حوافز جمة، من أهمها تخفيضات ضريبية تراوحت بين ٥ ٪ إلى ٢٠ ٪ للتحول إلى شركات مساهمة باعتباره الشكل الأمثل للهيكل الاقتصادي للقطاع الخاص، والمؤهل أكثر من غيره للمساهمة في زيادة الناتج المحلي ورفع نسب النمو، وذلك تمهيدا لفسح المجال له لدخول سوق البورصة السورية؛ إلا أن النتائج كانت أنه من بين عشرات الآلاف من الشركات العائلية، والتي يصعب تحديد عددها بدقة بسبب أن تسجيلها يجري في مديريات التجارة الداخلية في المحافظات وليس في الإدارة المركزية، تحولت ٤٠ شركة فقط منها إلى شركة محدودة المسؤولية، أي أنه على الرغم من كل المغريات التي قدمها المرسوم ٦١، فإن غالبية شركات القطاع الخاص بقيت شركات ذات طابع فردي وعائلي.

ومن المعروف أن منظري الخطة الخمسية الحادية عشرة قد فسحوا المجال أمام القطاع الخاص لضخ بين ٢٠٠٠ إلى ٢٣٠٠ مليار ليرة، وسمحوا لهذا القطاع بشكل خارج عن العادة، بل وعن الدستور السوري، للاستثمار في البنية التحتية تحت حجة أن الدولة عاجزة عن رصد الاعتمادات الكاملة لتنفيذ الخطة القادمة .

إن أشد ما يثير الدهشة والاستغراب الجواب على السؤال التالي: هل يعرف فريقنا الاقتصادي المصر على سياسة التشاركية مع القطاع الخاص بأن الفساد الذي ينخر هيكل هذا القطاع لا يقل أبداً عما هو موجود حالياً في قطاع الدولة، هذا إن لم يكن أكبر وأشدّ نهياً؟ وأن الإصلاح الاقتصادي الذي يتحدث عنه الفريق الاقتصادي منذ سنوات، والذي لم يتحقق منه شيء حتى الآن يجب أن ينفذ بالقطاع الخاص أيضاً، حيث يجري وبشكل مقصود التلاعب بالميزانيات السنوية والتي عادة ما تنظم على شكل ميزانيتين الأولى مخفضة وهمية ومزورة، وهي التي تقدم للدوائر المالية للتكليف الضريبي، والأخرى الحقيقية والتي يجري إخفاؤها عن أعين المراقبين الماليين، ناهيك عن إخفاء الأسعار والأعداد الحقيقية للآلات المتواجدة في المنشأة؟.

إن التوقف عن التهرب الضريبي الذي يقوم به القطاع الخاص منذ نشوئه وحتى الآن، والمستمر رغم كل الإعفاءات والمغريات التي قدمت له، كاف وحده لتأمين المبالغ الضرورية لتنفيذ أية خطة خمسية على الوجه الأكمل والأمثل، ودون الحاجة لاستثماراته، والمشكلة الكبرى أن التهرب الضريبي ليس هو المرض الوحيد المصاب به



الخبر.

أولاً، ويتعلق صغير جداً على ما ذكر، يمكننا القول إنه ليس هناك ما يثبت أن الهيئة التي بحثت في الموضوع هي هيئة الرقابة والتفتيش، لأن هيئة الرقابة الداخلية في المشفى هي من قامت بذلك، ولم يتم هذا إلا بعد متابعة بعض الجهات المعنية العليا بالموضوع، وأن أمين المستودع (م.ب) لم يستلم ذلك نهائياً، علماً أنه تلقى تهديدات من بعض الرؤوس الكبيرة في المشفى، ولم يتم استرجار إبرة واحدة بطريقة نظامية كما قيل وسنوضحه فيما بعد . والأهم من هذا كله هو: من ومتى ولماذا وكيف وصلت الأدوية إلى غرفة التبريد المركزي التابع لمديرية صحة دمشق؟ وهذا أيضاً غير صحيح، لأنه بعد كشف أمر الأدوية نقلت عن طريق سيارة نقل الموظفين بدلا من الشاحنة المخصصة لنقل الأدوية، وكان يسوقها السائق(ض.ح)، وكان الأجدر بهم أن يضعوها في المستودع

الخاص بالأدوية في المجمع نفسه، ولماذا سحبها من البراد أصلاً إن كانت موضوعة بطريقة رسمية؟.

لذلك، ومن باب الحرص، سنورد ما كتبناه سابقاً عن حقيقة هذه الأدوية التي لم تكتشف بعد، لقد تم كشف ما لم يكن بالحسبان في مشفى ابن النفيس، حيث وضعت أدوية «الأنتي فيرون» في براد مطبخ المشفى الخاص بالخضار والفواكه!. على الرغم من خطورة ذلك، مع العلم أن مجمع ابن النفيس الطبي لديه مستودعات نظامية للأدوية تحتوي برادات كبيرة جداً مخصصة لحفظ الأدوية، ولا يحتاج جلبها من البرادات إلى المشفى إلا دقائق قليلة أكثر من جلبها من المطبخ، ولكن العلة في الموضوع أن وجود أية أدوية توضع في برادات مستودع الأدوية بحاجة لإدخال وإخراج نظاميين، أما في المطبخ فقد وضعوا الأدوية دون إدخال وإخراج نظاميين، ألا يحتاج هذا للتفسير؟ مع العلم أنهم حولوا براداً كبيراً ستالنس من المطبخ إلى الصيدلية، وهو يتسع لكميات كبيرة. وأما عن موضوع أشواط العلاج، فلماذا لا يحتفظون به كل شهر بشهره أو كل شهرين، ويسحبون ما يريدون من مستودع الأدوية بشكل نظامي، مع التذكير أن البرادات في مستودع الأدوية تتمتع بجميع شروط الحفظ والسلامة للأدوية، وأما في المطبخ فلا تتمتع الأدوية بأي شروط للحفظ والأمان على الرغم من ثمنها الباهظ؟، فبراد المطبخ مفتوح أغلب أوقات الدوام من إدخال وإخراج صناديق الخضار وصناديق الفواكه وبراميل الألبان، وتتك الجبن والزيتون وأكياس البصل وصناديق البيض، وما تعطيه تلك المواد من رطوبة عالية تتنافى مع شروط الحفظ الجيد .

أما من ناحية الأمان فقد وضعت الأدوية في البراد المفتوح، ويدخل من يدخل عليه ويخرج من يخرج منه فرادي وجماعات، وحتى أن عامل المتعهد ليس بموظف، ومع ذلك يدخل وحده دون مراقبة،

الكبار يخالفون والمواطن.. يدفع الثمن

لتحرير السكن من العشوائية.. القضاء على الفساد أولاً!



هذه الجهات بأن هؤلاء بنوا المخالفات وسكنوها .

الإسكان... الإسكان

تعمل في هذا المجال القطاعات التالية: العام والتعاوني والخاص وتقوم المؤسسة العامة للإسكان بانجاز أعمالها من خلال التعاقد مع الجهات العامة . ومن خلال استعراض المؤشرات الكمية والنوعية لمنجزات القطاعات المذكورة يتبين بأن القطاعين العام والتعاوني يعانيان من صعوبات عديدة، وهذه الصعوبات من صنع الجهات الوصائية وأبرزها:

عدم إنجاز المخططات التنظيمية وعدم توفر الأراضي للجمعيات السكنية ومشاكل رخص البناء والتعقيدات الكبيرة في حين ينشط القطاع الخاص من خلال الرشوة والشركات مع المتنفذين...

سألت وزير إسكان سابق وكان في موقعه؛ ما رأيك بالشركات العقارية التي دخلت سورية مؤخراً؟ فقال حرقياً: «جميعها شركات نصب واحتيال».

وبعد سنوات على دخول هذه الشركات الاستثمارية اكتشفنا بأنها شركات نصب واحتيال بل وأن بعضها يجمع الأموال من المكتتبين ويهربها إلى الخارج.

وأروفة القضاء شاهد على ذلك من خلال آلاف القضايا التي رفعت من المواطنين.

مجالس المدن

في مجالس المدن والبلدات جميعها صراعات ومشاجرات دائمة ليس باتجاه تقديم الخدمات للمواطنين، وإنما باتجاه التسابق للرشوة والإثراء على حساب المواطن والتلاعب بالمخططات التنظيمية والتغاضي عن المخالفات، وتشهد جميع المدن والبلدات اعتداءات على عقاراتها دون استثناء، وكذلك تمتلئ بالمخالفات والرشاوى والفساد، وقد أفسد قانون البناء من لم يكن فاسداً وتقف الجهات الوصائية تتفرج على هذا الواقع دون أن تتخذ قراراً حاسماً... فإلى متى؟! ■■

◀ نزار عاذلة

اكتشفت لجان المتابعة المسؤولة عن عمل البلديات في أكثر المحافظات السورية من خلال زياراتها الميدانية والشكاوى الواردة إليها أن عدداً كبيراً من مخالفات البناء في المدن السورية ارتكبتها مسؤولون كبار وقد وصلت في إحدى المحافظات إلى ٤٨ مخالفة فقط ارتكبتها أمين فرع الحزب وعزل من موقعه.

عام ٢٠٠٣ صدر القانون رقم ١ لمعالجة مشكلة المخالفات السكنية أو الحد منها، لكن التطبيق الفعلي لهذا القانون مازال غائباً، فالمخالفات زادت وتوسعت وازدادت الرشاوى، وقد أفسد هذا القانون من لم يكن فاسداً في المدن والبلدات، بل وأفسد عمال البناء في ٦٠ مهنة ومن تتأججه عشرات الآلاف من العمال العاطلين عن العمل.

ضابطة البناء في البلديات ومجالس المدن وبتفاوض مع بعض المتنفذين وتجار الأرض والعقارات شكلوا مافيا تحكمت بالمواطن ومازال القانون سارياً ومازال المخالفات تكبر وتتوسع. وتقول الإحصائيات إن ٦٠ ٪ من السكن في سورية مخالف وعشوائي والمساءلة ليست وليدة اللحظة، وإنما تعود إلى أكثر من ٤٠ عاماً تفاعلت وازدادت حدة ويات سمة مميزة في جميع المحافظات السورية.

الأسباب

التطور الاقتصادي والاجتماعي والهجرة من الريف إلى المدينة سببا ضغطاً سكانياً على المدن والضواحي، ولهذا ازداد الاهتمام بنشاط السكن وأحدثت الدولة مؤسسات التعاون السكني للمساهمة في مواجهة مشكلة السكن، ولكن تنفيذ الوحدات السكنية عانى ويعانى تدنيا لأسباب عديدة:

عدم تصديق المخططات التنظيمية من مجالس المدن والبلديات.

عدم توفير الأراضي الجاهزة للبناء وارتفاع أسعارها .

أيضا العقبة الحقيقية في وجه تنفيذ نظام الإدارة المحلية تكمن في عدم نقل جميع الاختصاصات التي نص عليها

القانون إلى المجالس المحلية، وهذا يستدعي وضع برامج زمنية محددة وفعالة وملزمة لنقل الاختصاصات والاعتمادات المالية والعاملين من الوزارات والإدارات إلى المجالس المحلية، أيضاً لا توجد استقلالية للمجالس المحلية في ممارسة اختصاصاتها .

تشدد.. ولكن

منذ أكثر من عام والبالاغات تصدر يومياً عن وزارة الإدارة المحلية، كلها تؤكد على فرض غرامات وعلى التشدد في المخالفات، وكذلك عقدت أكثر من ندوة حول إيجاد البدائل عن المخالفات القائمة، ولكن المطاع والمتابع يجد على أرض الواقع أن المخالفات يومية

العنف المدرسي مستمر..

والياس يتنامى!

وصلتنا الرسالة التالية من مواطنة أغفلت توقيع اسمها.

نوردها بتصرفد

«لوحظ في الآونة الأخيرة ازدياد ظاهرة العنف في المدارس، وذلك على خلفية اختلاف وتضارب الآراء حول قرار منع الضرب الذي صدر مؤخراً، والسعي لاستبداله بوسائل تربوية أخرى. كما تمكن ملاحظة تضارب آراء الناس حول كيفية التأقلم مع تغيير المناهج المضطردة كل عام، وما رافقها من تخطبات أخرى في المجال التعليمي، مع غفلة المهتمين عن تناسب هذه التغييرات مع جميع مستويات الجيل ودراسة نتائجها عليه. إضافة إلى عدم الاهتمام بنواح تربوية أخرى تساعد في تنشئة جيل سوي نفسياً وجسدياً كالرياضة والموسيقا وغيرها من مواد تخص مواهبهم وطاقاتهم وتشلهم قليلاً من دوامة التغيير المستمرة

ويمكن أن يعزى بعض هذه الأسباب إلى عدم توافر معظم الشروط المطلوبة في كثير من المدارس، حيث نجد بعضها يفتقر إلى قاعات صفية، لا نقول كبيرة، ولكن متسعة لأعداد التلاميذ المتراوحة في كل صف بين ٤٠ ـ ٥٠ تلميذاً، واحتشادهم في صفوف صغيرة غير مستوفية الشروط الصحية كالتهووية والإضاءة والمساحة الكافية، إلى اختصار حصص الرياضة (المحببة إلى الأطفال) إلى حصة واحدة في الأسبوع، والتركيز على المواد التعليمية الأخرى، والتي بكثرتها وتعقيدها أنتجت جيلاً متخماً بالهموم، الكثير من طلبة العلم فيه لا يجد من يساعده في وظائفه ولعل هذه الظاهرة المتنامية على أكتاف النواحي التربوية الأخرى تزرع مبكراً بذور اليأس في نفوس بعض أطفالنا حتى العجز».

■ ■

شؤون محلية

مساع حكومية لقمع الأقلام «الإلكترونية» بقانون فضفاض

نفاذه.

هذا فيما يتعلق بالتسريب، أما بالنسبة للقانون فمسودته المسربة تضمنت ٤٥ مادة ضمن سبعة أبواب

الباب الأول: تعاريف ومصطلحات؛ الثاني: أحكام عامة؛ الثالث والرابع: مقدمو الخدمات على الشبكة واعتمادهم؛ الخامس: الإعلان الإلكتروني على الشبكة؛ السادس: محظورات النشر والرد والتصحيح وهي ١- المعلومات المحطّر نشرها قانوناً ٢- المعلومات غير الصحيحة والمتناقضة ٣- كل ما يتضمن القذف والذم التحقير ٤- كل ما يتضمن تعرضاً للأداب والأخلاق العامة أو المشاعر الدينية ٥- كل ما يتضمن إثارة النعرات الطائفية ٦- كل ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم ٧- كل ما يتضمن الاتجار بالبشر أو الإباحية المتعلقة بالقاصرين أو تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية ٨- كل ما يتضمن تسهيل أعمال العنف والإرهاب والتحريض عليها؛ الباب السابع: (وهو أشبه بالفصل السابع بميثاق الأمم المتحدة) العقوبات والتدخل والحجب والسجن والغرامات...إلخ.

ومع أن المسودة بأبوابها الخمسة الأولى مليئة بالتعاريف والمصطلحات الجديدة على القانون بالمفهوم العام، تحتاج إلى تعريف وهي جيدة بتعاطيها مع المصطلحات الجديدة ونوعية الخدمات المقدمة، ولكن كان يجب أن يعرف القانون المذكور ما الذي يتعرض للأداب العامة؟ وما هي الكلمات التي تثير النعرات الطائفية؟ وما هو المحرض على الجرائم؟ وما المسيء إلى المشاعر الدينية؟ كل هذا كان مطلوباً لكي يزول الغموض وبالتالي الذريعة التي تمكن أياً من أصحاب السلطة في هذا القانون من استخدام البند السابع واستصدار قرارات من الحكومة الإلكترونية لاحقاً بشطب وإغلاق أو سجن ذوي الكلمة التي ربما تكون حرة لدرجة أنها أشعرت هذه الحكومة بالإساءة، فدفعنها دون مبرر آخر لاستصدار القانون الجديد. ■■

بعد فوزه بكأس الاتحاد الآسيوي

الاتحاد الحلبى يصبغ سورية بالأحمر

والروح الوطنية الصادقة والإرادة القويةتستطيعفعل الكثير.

وخيرمثل علىذلكمنتخبكوريا الشماليةالصدقية التي تأهلت لكأس العالم وفازت بكأس آسيا للشباب والناشئين رغم كل الحصار المفروض عليها، ورغم وجود دول عملاقة مثل (اليابان، الصين، استراليا) وكلنا نتذكر المدرب الوطني أفاديس عام١٩٨٦ الذي صنع الانجازات وكاد يصل لكأس العالم بالمكسيك وتفوق على أعتى مدربي العالم في فرق الخليج العربي الذي يقبضون الملايين من الدولارات.

ولهذا نقول شكراً للاتحاد الحلبى الذي جلب لنا الفرح والانتصار والأمل بالمستقبل، ولو ابتدأ الأمر حالياً بنصر كروي.

إدارة محترمة ومستقيمة على رأسها الكابتن محمد

عفش- النجم السوري المعروف- الذي فاز برئاسة نادي الاتحاد قبل شهر فقط واستطاع مع الإدارة الجديدة أن يقود النادي صاحب الشعبية الكبيرة محلياً وعربياً إلى الفوز الكبير، خاصة أن الكابتن محمد عفش معروف بأخلاقه العالية ونظافة يده وتواضعه المدهش، وكلنا شاهدنا زيارة النادي إلى دار الأيتام والعجزة بحلب ووعد ووفى بزيارة ضريح الشاب معاذ- مشجع الاتحاد الذي توفى بالسرطان وهو من قرى ريف حلب. ولهذا يمكن القول إن الرياضة تستطيع فعل الكثير في المجال الإنساني والثقافي والاجتماعي عندما تبتعد عن التجارة بالإنسان وسطوة المال...إن الإدارة الناجحة

مسؤولينالرياضيين.

ومن المعروف أن أقدم ملعب أولمبي في التاريخ الرياضي هو في سورية، وتحديداً في عمريت الأثرية على الساحل السوري، ولهذا فإن فوز نادي الاتحاد الحلبى، (الأهلي) كما يناديه أنصاره، يذكرنا بمقولة شهيرة للراحل عدنان بوظو وهي«ليس بالمال وحده تتطور الرياضة»، ولهذا عندما يفوز الاتحاد على نادي القادسية في أرضه فهذا ليس إنجازاً متواضعاً، ولا سيما أن المغلوب يسمى بالنادي الملكي لكونه النادي الذي تدعمه وترعاه الأسرة الحاكمة بالكويت.

وقد استطاع الاتحاد الفوز بلاعبين شباب موهوبين على لاعبي القادسية الذين يحصلون على الملايين، ولم يأت هذا الفوز من فراغ بل جاء نتيجة وجود

◀ صلاح معنا

استطاع نادي الاتحاد الحلبى (القلعة الحمراء) أن يصبغ سورية لعدة أيام باللون الأحمر وسط فرح عارم من الجماهير السورية عامة، والحلبية خاصة بعد سنوات طويلة من غياب الانجازات للكرة السورية. وإذا استثنينا نادي الكرامة العريق الذي حاول مرتين ووصل النهائي ولم يحالفه الحظ، فإن الجماهير الرياضية السورية تعاني الإحباط واليأس المتكرر من الإخفاقات المتتالية للرياضة السورية، وهي تعرف أن السبب ليس بالمواهب ولا بالإنسان السوري، بل بسوء الإدارة والتخطيط وانخفاض القدرات الإدارية ناهيك عن الإرادة لدى العديد من

المسؤولون.. أي منقلب ينقلبون؟!

وبتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٩ صدر الكتاب رقم ٢٢٠١/ق

من رئاسة مجلس الوزراء يسمح بموجبه للفلاحين ببناء غرف زراعية ومستودعات وحظائر مواش وغيرها من مستلزمات حياة الفلاحين في الأراضي الزراعية البعيدة. وفي السياق نفسه أصدرت وزارة الزراعة الكتاب رقم ١٠٨/ص.ت تاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٩ يتضمن حصر موافقات منح رخص البناء التي تحقق الأهداف الزراعية وفق البيانات والمواقع وتصنيف الأراضي في الصفوف الأربعة الأولى من دليل تصنيف الأراضي الزراعية. وبدأت مديرية الزراعة بتشكيل لجنة لهذا الخصوص، وتم التأكيد على ذلك بتاريخ ٦/٢٢/٢٠٠٩ حيث أصدرت وزارة الزراعة الكتاب رقم ٢٨٤٨/ش/ز الذي يسمح بموجبه للفلاحين ببناء مستودعات زراعية. واستبشر الفلاحون خيراً.

ولكن الفرحة لم تكتمل فقد عادت الوزارة ولحست قراراتها وكتاب مجلس الوزراء وكتاب اتحاد الفلاحين، وأصدرت الكتاب رقم ٨٢٣/ص.ت/٨ تمنع بموجبه تراخيص البناء في الأراضي الزراعية التي سمحت بها ضمن الصفوف الأربعة من دليل تصنيف الأراضي الزراعية، وأوكلت مهمة المنع لمؤسسة استصلاح الأراضي، علماً أن كل الأراضي المحيطة بالمزارع هي في الصفوف الأربعة المذكورة!

لماذا هذا التجاهل الحكومي لمصلحة الفلاح والزراعة؟! ولماذا تسعى الحكومة دائماً لوضع العراقيل أمام استقرار الفلاح وارتباطه بأرضه وحفاظه على كار أهله وجدوده؟! هل هو مخطط مقصود لإبعاد الفلاح عن مهنته ومصدر عيشه الوحيد؟! أم هو مخطط للقضاء على القطاع الزراعي عموماً في خطوة لتدمير الوطن من الداخل؟! أسئلة كبيرة وخطيرة تنتظر إعادة النظر في ظروف سكن الفلاحين البعيدين عن مزارعهم، لعل قراراً يشجعهم على التشبث بأرضهم والاجتهاد في كدهم وعملهم الذي فيه صون كرامة الوطن وتحقيق أمنه الغذائي!!

الرقعة - مراسل قاسيون

◀ ناصر العبد

كل ما حولنا يشير إشارة واضحة فاضحة على الإهمال المتعمد لقطاع التربية والمدارس وأحوال الطلاب عموماً، ويعز علينا أن ننقل هذه الصور التي لا نتمنى أن تتكرر في مدارسنا؛

- مدرسة خارج العصر: يبدو أن المدارس في دير الزور باتت على درجات متفاوتة من الاهتمام، والطلاب يعمألون على أساس (فوق بعضهم طبقات). فمدرسة الثورة للبنين في دير الزور، ورغم معاناتها الطويلة لم تلقت إليها مديرية التربية بدير الزور، مدرسة تضم على مقاعدها سنوياً أكثر من (٧٠٠) طالب، وهم يفقدون ويفتقرون إلى ابسط الخدمات، حيث أنه من المحزن والمخزي أن أكثر من (٧٠٠) طالب يشكلون فوضى عارمة ويتدافعون ويتصارعون على حنفية ماء شرب واحدة، لعدم وجود غيرها في المدرسة، مع عدم وجود دورات مياه، الأمر الذي قد يسبب إحراجات كبيرة للطلاب، ناهيك عن زجاج نوافذ الصفوف المهشم، أو عدم وجود أصلاً في بعض الصفوف، لاسيما وأننا في بداية فصل الشتاء.
- ثمن الحنفية ١٠٠ ليرة فقط يا تربية دير الزور: ما زاد الطين بلة هي القمامة المتناثرة في كل زاوية من زوايا المدرسة ولو حاولت يا مدير التربية الدخول إلى أحد الصفوف فإنك لن ترى غير المقاعد الدراسية القديمة والمهشمة، وقد علمنا

صور قاتمة من مدارس دير الزور

أن مدير المدرسة المذكورة لم يعرف الكلل أو الملل، فقد راسل تربية دير الزور مرات ومرات يشرح فيها معاناة مدرسته، وقوبلت كتبه بالتلنيش، وعلى ما يبدو أنها كدرت صفو مزاج مديرية التربية، وتاه مدير المدرسة في دهاليز المديرية. فماذا يعني أن يقوم مدير المدرسة بنفسه بتوزيع وتنظيف مستودع المدرسة؟ وهل تأكد أن الأمر حملٌ ثقيل على المستخدمة الوحيدة في المدرسة؟ ولاسيما أنها كبيرة السن وعلى أبواب التقاعد؟

● غيبوبة حطت على تربية دير الزور: من الجانب الآخر المشرق نرى مدارس صبت مديرية تربية دير الزور كل اهتمامها فيها، فقد قامت بترصيع واجهاتها بالحجر الحلبى، وضخت عليها مبالغ ضخمة وتناست مدارس تستغيث!! هذه بعض الحقيقة عن المدرسة المذكورة أو جانب منها حتى والصور توضح معاناتها مع مديرية التربية التي غضت الطرف عنها، وتوضح أيضاً أن الطالب في هذه المدرسة خضم وعدو للتعليم. أسئلة كثيرة لا نملك إجابات لها، الشعور كبير بالأسف، ولكن الحقيقة يجب أن تقال، فإن وضع المدرسة المذكورة يقول: (أريد حلاً). ولا ندري، فربما تصر مديرية تربية دير الزور على أن تبقى هذه المدرسة خارج مسار العصر والزمان. ● إصابة التلميذ وعدم الاكتراث: التلميذ خطاب عمار الحسين من الصف الخامس في مدرسة إبراهيم الحمش، وقع عليه خزان المياه يوم الخميس ١١/١١/٢٠١٠ حين كانت تتم عملية نقل الخزان من سطح

فلاحو مدينة جرابلس..

رفض محصول الشعير يعني القضاء على الزراعة



كل المؤشرات الأولية تؤكد أن فلاحي القرى التابعة لمدينة جرابلس لن يروا اليوم الذي تعلن فيه الحكومة استلام موسمهم من محصول الشعير، فالمحصول مازال مكدساً فوق بعضه في مستودعاتهم الصغيرة، وهو ما يتلف أعصابهم يوماً حسرة على موسم كامل ذهب سدئ نتيجة قرار ارتجالي وخاطئ من بعض المسؤولين قضى بعدم استلام موسم الشعير منهم، وهو ما جرى مع محصول الذرة الصفراء في باقي المحافظات.

والطامة الكبرى أن جميع قرى جرابلس ومنها (بيركوسا، أم روشا، القلاط، دابس، العون، التوخار، قرف مغار...) يعتمد سكانها على زراعة الشعير بشكل كبير وبمساحات تقدر بأكثر من أربعة آلاف هكتار لتحصيل رزقهم، أما زراعة القمح في هذه القرى فهي بالمرتبة الثانية لأسباب بيئية..

وقد أكد عدد من أهالي هذه القرى لـ«قاسيون» أنه بسبب عدم استلام المحصول من جانب الدوائر الزراعية في المدينة بتوجيهات من وزارة الزراعة، فإن معظم المحصول ظل في المستودعات باستثناء كميات قليلة استطاع الفلاحون بيعها لقضاء الحاجة وتأمين بعض المستلزمات لأسرهم الفقيرة الحال.

وأكد الفلاحون خلال زيارتهم لمقر الجريدة، أن القرى المذكورة أعلاه تقتقر للكثير من الخدمات الزراعية، فحتى الجمعيات الفلاحية والوحدات الإرشادية يندر وجودها فيها، مما يعني تحكم كبار الملاكين وبعض التجار بأسعار المحصول أثناء بيعه، وهؤلاء يستغلون حاجة الفلاحين ويشترون المحصول بأسعار بخسة، ثم يبيعونها كما يريدون، وذلك بالتحكم بكميات كبيرة، ومن ثم بيعها في باقي المحافظات وخاصة لتجار

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

إن دراسة أولية لموارد سورية الطبيعية الزراعية، وعلى رأسها المياه، تُبين أنه مازالت هناك طاقات كامنة كبيرة غير مستثمرة يمكن في حال استغلالها بالشكل اللازم والمبرمج، وحمايتها من الهدر والضياع، أن تؤمن سورية كامل احتياجاتها من السلع الزراعية، وتوفر أمناً غذائياً على مستوى السلع الاستراتيجية كافة. الواقع تقول إن الاحتياجات النظامية للقطاع الزراعي من المياه تشكل أكثر من ٤٠% من إجمالي الواردات المائية، وهذا يعني أنه مازال هناك قدر كبير يقدر بـ٦٠% من الموارد المائية غير مستثمر.

ضياح داثم

لم تلحظ الخطة الخمسية العاشرة، ولم يرد في الخطة الخمسية الحادية عشرة التأكيد على حصر الموارد المائية السطحية والجوفية بشكل دقيق في مختلف الأحواز المائية، أو تصنيف تربة الأراضي بالمقياس المناسب مع بيان درجات صلاحيتها للزراعات المختلفة، بالتكامل مع الظروف البيئية والموارد المائية، ولم تُرسم سياسات صحيحة في مجال التخطيط الزراعي واستعمالات الأراضي وتحديد الزراعات المناسبة لمواصفات التربة.

ولم تتم الاستفادة على المستوى التخطيطي والاستثماري من دراسات الأحواز المائية التي تمت منذ أكثر من ٢٠ عاماً لحصر الموارد المائية وما تضمنته من مقترحات مستقبلية وخطط استثمارية، بسبب غياب البرامج المتخصصة والسياسات المسؤولة عن متابعة الواقع المائي وتطوره في كل حوض، وبالتالي اقتراح الخطط الاستثمارية المتكاملة بما يتناسب والموازنة المائية.

الأمّن الغذائي أين؟

هذا القصور أدى إلى ضرب القطاع الزراعي في سورية، والحقيقة تقول إن ما جرى وما يجري في القطاع الزراعي ليس قصوراً وإنما عن سابق قصد وتصميم من الحكومة، التي تعتبر أن مشكلة الغذاء والأمن الغذائي ليست قضية هامة وأساسية أمام الانتقال إلى الليبرالية، واعتبار السياحة والخدمات قاطرة النمو(كما تقول تصريحات الفريق الاقتصادي في الحكومة).

تقرير المكتب التنفيذي في الاتحاد العام لنقابات العمال إلى مجلس الاتحاد الأخير رصد الواقع الذي تحدثنا عنه وأشار إلى نقاط هامة، منها:

١. نمت المشاريع العقارية والسياحية التي بلغت خلال فقط العامين الماضيين بحدود ٧٥٠ مليار ل.س، أي ما يعادل ٧٥٪ من مجمل الاستثمارات التي وُطّفت في الاقتصاد، في حين مازال قطاع الصناعة يعاني بقطاعيه العام والخاص من جملة الهموم والمشكلات التي تبعده عن المساهمة الفاعلة في العملية الاقتصادية.
ويضاف إلى ذلك تردّي حال القطاع الزراعي، والذي انكشفت حالته عبر الجفاف الذي لحق بهذا القطاع خلال العاميين الماضيين، ليكشف أو ليطرح سؤالاً جوهرياً حول الخطط ومشاريع الاستصلاح الزراعي ومسألة تحقيق

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

نسبة الاهتمام من الجهات المسؤولة بهذه القرى ضعيف جداً، فهي تفتقد لأبسط الخدمات مثل عدم وجود خطوط الهاتف الثابت في القرى على الرغم من أن الأعمدة وضعت منذ أكثر من سنة دون أي تحريك في توصيل الحرارة والخطوط.
فإلى متى سيظل أهالي هذه القرى يعانون الأمرين بسبب عدم استلام محصولهم؟ وهل سستمكن الحكومة بهذه الطريقة من تثبيت الفلاح بأرضه؟، وهل هذا أقصى ما تستطيع فعله عبر سياساتها المعلنة التي تدعي فيها اهتمامها الكبير بالزراعة، وبقاء الفلاح مرتبطاً بأرضه؟ إنها مجرد أسئلة بسيطة موجهة للحكومة، ووزارة الزراعة خاصة، التي غضت النظر كلياً عن استلام الكثير من المحاصيل، دون مراعاة ما قد ينتج عن ذلك من كوارث اجتماعية واقتصادية أوسع مما يمكن تصوره..

ع. نمر ■■

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

الثروة الحيوانية مهددة..

و«التطنيش» جزاء العاملين!

تشكل الثروة الحيوانية وأهمها أغنام العواس مصدراً مهماً من مصادر قوة الاقتصاد الوطني، وخاصة إذا جرى الاهتمام بها واستثمارها وتوظيفها بالشكل الصحيح، لأنها تتمتع بميزة شبه مطلقة لا يمكن منافسة سورية بها، لاسيما وأنها تتمتع بقيمة مضافة تتفوق بها على كثير من المنتجات الأخرى.
لقد تعرضت في السنوات السابقة وما زالت تتعرض هذه الثروة الكنز لهجمات كثيرة، منها الذبح والتصدير العشوائيين، ونقص العلف وغلائه في أوقات الجفاف، بالإضافة للإهمال ونقص اللقاحات والأدوية وارتفاع ثمنها، ما يرهق المربين ويعرضهم لفقدان أعداد كبيرة من قطعانهم.
ناهيك عن انعكاس ذلك على الأمن الغذائي لسورية، إذ تؤمن الثروة الحيوانية نسبة ٧٣٪ من اللحوم اللازمة لتغطية الطلب المحلي، وتعتبر سورية ثاني دولة عربية مصدرة بعد السودان.

ومن الواضح أن انخفاض أعداد القطعان لدى المربين في سورية، والناجم عن آفتي التصدير والذبح العشوائيتين، إلى ارتفاع أسعار رؤس الماشية في الأسواق المحلية، حيث وصل سعر الرأس إلى أكثر من ١٣ ألف ليرة وهذا ما جعل سعر كغ اللحم يصل إلى ٧٠٠ ليرة في محافظات الداخل وحوالي ٥٠٠ ليرة في المحافظات المنتجة.

وللاطلاع على واقع الأمر في دير الزور، التقت «قاسيون» بمدير الثروة الحيوانية هناك إبراهيم لطفي الذي أكد على ضرورة حماية هذه الثروة الكنز وطالب بتحويل مديرية الثروة الحيوانية في وزارة الزراعة إلى هيئة مستقلة ليتاح لها تطوير عملها وزيادة كمياتها وتأمين مستلزماتها وإنصاف العاملين فيها، فعلى سبيل المثال تم انجاز عملية الإحصاء في عام ٢٠٠٨ والتي استمرت شهوراً من العمل والجهد في البداية لم يحصل أي واحد منهم على مكافأة ولو بسيطة، مع العلم أنهم معرضون للأخطار بسبب تعاملهم مع الأمراض والفيروسات ..

ويقدر عدد الأغنام في محافظة الرقة بحوالي مليونين وفي دير الزور حوالي مليون ونصف، ويضاف لها القطعان القادمة في فصلي الصيف والخريف من بادية تدمر ومحافظة حماه لرعي بقايا محصول القطن، وقد تعرضت كثير من القطعان لإصابات متعددة من الأمراض، ومنها التيكسو بلازما وأدوية المكافحة التي توجد آثارها في محصول القطن والتي تسبب الإجهاض وكانت نسبته عالية في محافظة الرقة، بالإضافة لتأخر كميات لقاح الحمى القلاعية ونقص كمياته، وهو ما اضطر العاملين في دائرة الصحة الحيوانية للعمل حتى خلال عطلة العيد، كما ودفعتهم للتساهل في شروط التسليم والتلقيح التي يجب أن تركز أولاً على الأمهات الحوامل لحماية المواليد، وكل ذلك تحت ضغط المربين الذين يلحون على تلقيح كل قطعانهم لتدارك هذا التأخير الذي تتحمل مسؤوليته الوزارة بالدرجة الأولى، وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة محاسبة المسؤولين عن ذلك لخطورته على ثروتنا الحيوانية واقتصاد الوطن وغذاء المواطن.

و«قاسيون» إذ تشكر العاملين في دائرتي الصحة الحيوانية في الرقة ودير الزور على جهودهم ومحافظتهم على ما تبقى من هذه الثروة، والتي هي جزء مهم من اقتصادنا تهدده السياسة الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية للطاغم الاقتصادي والحكومة ككل عبر تحرير التجارة على حساب قوت الشعب.. فإنها تساندهم أيضاً في مطالبتهم بدل أن تذهب المكافآت للفاستدين والجالسين في غرفهم المكيفة ومقاعدهم الوثيرة.

■ مراسلو قاسيون- دير الزور / الرقة

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة جرابلس

فلاحون يجمعون محصول الشعير في إحدى القرى التابعة لمدينة

مطببات

رسالة من مواطن.. ذكي

◀ عبد الرزاق دياب

من الواضح أن مداولات واقتراحات حكومية هنا وهناك تريد أن تقول لنا شيئاً، ومن الواضح أيضاً أننا نفهم ما تريده دون لبس أو غموض، وأنتا بالضبط كمواطنين جربنا هذه السجلات التي تسبق القرارات.

بالتالي أريد هنا أن أسجل عرفاننا للحكومة التي صنعت منا مواطنين نستطيع بالإيماء أن نذكرك ما تريد، وهي تريحننا بهذا وتريح نفسها من جدل سفسطائي لن يوصلنا وهي إلا إلى نتيجة واحدة.. القرارات.

لا مقدمات طويلة في علاقتنا، كالحب المباشر، لقاء لا يسبقه نظرة ومواعدة وجس نبض، لأننا فقط مواطنون نفهم بال(وما)، ودون أن نجادل في المحسوس، ولا نضع البصل في الرز.

ومع ذلك هناك من يريد أن يقدمها لنا غير(مقشرة)، وقطرة قطرة، مع ديباجة طويلة من حبه وحرصه، ومعرفته بأوضاعنا، وما يحتاجنا من ويلات الغلاء، وتصدير البندورة، وأفة الاحتكار، والقنابل الاقتصادية التي أحالتنا إلى ما دون الدخل المحدود، وفي الوقت نفسه يذكركنا بالخطط الموضوعة لانتقالنا البطيء إلى السوق المفتوح دون صدمات، ودون إفقار، وبأن هذه الخطط هي منقذتنا من الأزمة العالمية وعواصفها التي هزت كل اقتصادات العالم، واستغفرت أثرياءه، وتسعى الدول إلى وضع برامج تقشف من أجل تلافيها، وتسرح عاملها، وتخفف الدعم.. يذكركنا محبوبنا بفضائلهم علينا مع قليل من الحرص على أفواها وأقواه أبنائنا من الجوع.

ومن هذه الوصفات غير المقشرة وصفة دعم الوقود، والذي تحلم به الأسر الخارجة من معارك الشهور القاسية، وتخفيفاً للصدمة من عدم شمول شريحة من هذا الدعم إن تم إقراره، وحرصاً على قبولنا ببساطة شروط الدعم الجديد، والتي من الممكن أن تتجاوز فواتيرنا الهاتفية والكهربائية، وسياراتنا المقسطة (إن وجدت)، ومنازلنا المملوكة (مكرر)، ودخلنا المحدود برقم لا يكفي سوى الأيام الأولى من الشهر.. لأجل هذا ينتقل الملف من جديد إلى وزارة العمل التي ستقرر بناء على إحصائها المسحي من منا يستحق.. أو سيسحق؟.

ومن باب آخر يقترح البعض رفع سعر الوقود اعتباراً من العام القادم حتى ٢٠١٥، ولكن بالتدريج و(حبة حبة)، كما يشمل الاقتراح الكهرباء، وكذلك انعكاسات هذا الاقتراح على باقي السلع والمواد المتعلقة بحياتنا، أو بالأحرى التي تتعلق حياتنا بها .

الاقتراح الذي يوصل سعر ليتر المازوت إلى ٢٠ ليرة سورية، وسعر الكيلو واط من الكهرباء إلى ٦ ليرات، ستناقشه الوزارات فيما بينها للوصول إلى صيغة نهائية، ووصفة لا تضر بنا مع اعترافها بجبها لنا، وحرصها علينا .

السيد عبد الله الدردري نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية يكرر الالتزام الحكومي، والدعم لأحلامنا أمام مجلس الشعب: (الحكومة ملتزمة بإيصال الدعم إلى مستحقيه وأي نظام دعم يجب أن يحقق العدالة والكفاءة الاقتصادية والمالية، وضمن الإمكانات المتاحة).. وهنا مربط الفرس، الإمكانات المتاحة شماعة تأخير تعويض الدعم أو تقليصه بعد أن تم استبدال آلياته مرتين، أولاً بالقسائم التي زورت، وثانياً الدعم المالي الذي التفت عليه البعض، أما ما يتعلق بالعدالة فيستكون بالمشمولين بالقسط الذي تديره موسوعة الشؤون الاجتماعية .

في اللحظة نفسها سننتظر مساهمات صناديق الدعم الاجتماعي والاقتصادي، وهي من الحزم الموعودين بها من خدمات اجتماعية، واقتصادية ستفرج عنها الأيام القادمة، وتوسيع مجالات الدعم الزراعي (وهو ما يتعلق بالزراعة التي تتم المطالبة بعدم الاعتماد عليها كأهم مصادر الناتج المحلي)، كذلك التعليم المجاني (الذي يصار إلى تخصيصه)، والصحة والحماية الاجتماعية .

في شتى الأحوال نحن الأبناء الطيبين نمننى أن يأتي الدعم كما يشتهي قسائم، ليرات، سائلاً، فالصيف لن يطول أكثر من ذلك، والشتاء سيأتي وإن تأخر، فالشهور الخائبة لم تبق لدى الناس رقماً لموسم جديد بارد .

■ ■

شكاوى متجددة ومستمرة على مجلس مدينة يبرود تجاوزات ومخالفات كثيرة وإضرار بالمرافق العامة

يوسف البني

تجددت رسائل الشكاوى الواردة إلى «قاسيون» من أهالي مدينة يبرود، مطالبة بتكرار الزيارات الميدانية للإطلاع على المخالفات والتجاوزات التي يقوم بها مجلس المدينة، والتي لا تنتهي، ففي كل يوم جديد هناك مخالفة تقوم أو تجاوز يحصل على القوانين والمخططات التنظيمية، أو تقصير بل حتى تخريب للمرافق العامة والخدمات التي يجب أن تؤمنها البنية التحتية، ليس فقط بالتستر وغض النظر من جانب المجلس، بل بالمشاركة بقرار التنفيذ أحياناً.

خدمات شخصية فقط

وردت إلى «قاسيون» رسالة خطية من المواطن (م.ز.ك) يشكو فيها قيام البلدية بتخريب خط الصرف الصحي الرئيسي الذي يخدم الحي الذي يسكنه عن قصد، خدمة لأحد المتنفذين، حتى باتت مياه الصرف الصحي تخرج من المصارف المنزلية، وليس هناك من يهتم بالإصلاح، وعند زيارتنا من جديد لمدينة يبرود رأينا على أرض الواقع، وفي أكثر من حي، مياه الصرف الصحي تخرج من الأقبية، وقد وضع المواطنون مضخات خاصة لضخ المياه الأسنة إلى خارج المباني، والتقطت كاميرا «قاسيون» الكثير من الصور لهذه الظاهرة، وهذا نص رسالة المواطن: «لنيتم تخديم قيو فلان من الناس بالصرف الصحي، تم تخريب الخط الرئيسي عند الوصلة البعيدة عن الريكار بحوالي ثلاثة أمتار، بوضع بوري بلاستيك أصغر من الخط القديم، فأصبح الخط مؤهلاً للتسكير والسطم كل ١٠ أيام. وتصبح المياه الصرفية تخرج من منافع بيوتنا، نحن (م.ك) و(ن.ك) وغيرنا المتضررين من ذلك، وتم أكثر من مرة الرجوع للبلدية، ويتعهدون بإصلاحه، وذلك منذ رمضان الماضي وحتى الآن لم يتم إصلاحه».

وعلى القياس نفسه فقد تم حرف خط الصرف الصحي عن مساره المخطط والمدرس في دراسة المشروع في حي القابعية، جادة أسد الدين، من منتصف الطريق، وحرّم باقي البيوت في الشارع من الاستفادة بخدمة الصرف، وذلك خدمة لشخص متنفذ يدعى (ع.ب) وابن عمه (م.ب) المستفيدين الوحيدين من تغيير مجرى خط الصرف الصحي، وتحملت تكاليف هذا التغيير ميزانية البلدية، بينما يجب أن تكون أية إضافة على خطة المشروع على نفقة المستفيد الخاصة.

كما تم قص شارع في المنطقة غير ملحوظ في المخطط التنظيمي، أيضاً خدمة للمتنفذ نفسه، وقال المواطنون إن الكثير من البيوت التي كانت تاوي عائلاتهم أخذها الشارع بطريقة خدمة لفلان من الناس، وطالبنا مجلس المدينة أن يطلعونا على الشارع المنفذ ضمن المخطط التنظيمي، ولكن رئيس المجلس قال: «لا يوجد مخطط، وغصباً عنكم سنأخذ أراضيكم وبيوتكم».

استهتار بآمن وسلامة المواطنين

كما وردت إلى قاسيون رسالة شكوى جديدة من سكان البناء ١٤٤ ص.م.ع ١٤/١١ يبرود، رغم أننا كتبنا حول موضوع الطابق القرميدي المخالف عدة مرات، وفي الرسالة يشكو السكان من عدم الاهتمام بآمنهم وسلامتهم، ورغم الكتابة أكثر من مرة حول مخاطر الموضوع، استمرت المخالفة والتجاوزات، وهذا نص الرسالة: «إلى جريدة قاسيون، نحن سكان البناء ١٤٤ المنطقة العقارية ١٤/١١ مدينة يبرود نصرح بما يلي: أضاف المهندس (ف.ض) والمواطن (ه.ق) طابقاً قرميدياً فوق البناء الذي نقيم فيه، بموجب تقرير فني مخالف للواقع والحقائق، وتزوير الرخصة من حيث المساحة.

وقد أقرت البلدية ونقابة المهندسين بأن الطابق القرميدي الذي لا يزال على الهيكل العظمي مخالف، حيث يوجد تجاوز في المساحات والارتفاعات، وأفادت لجنة الأمن والسلامة بأن الطابق القرميدي مخالف لترخيصه وتسبب بالضرر للبناء الأساسي، ولكي يتخلص (ه.ق)

و(ف.ض) من المشكلة تنازلاً عن الطابق المخالف للمدعو (أ.ص.م)، عضو مجلس المحافظة، الذي يستغل موقعه للاتجار في المخالفات واستصدار الكتب من المحافظة للضغط على السكان وتفتيز مصالح خاصة له.

وبتاريخ ٢٠١٠/١/٢٠ تجاوز المدعو (أ.ص.م) كل القرارات الداعية لوقف العمل في الطابق القرميدي وإغلاقه بالشمع الأحمر، الصادرة عن نقابة المهندسين ولجنة الأمن والسلامة العامة، ومحافظ ريف دمشق، واقتحم الطابق القرميدي بعد أن أزال كتاب خزان مياه كبير ومواد بناء وإكساء تقدر بالآطنان، مما أدى إلى زيادة التشقق في البناء الأساسي المصمم خصيصاً لطابقين فقط.

اشتكتنا للسيد رئيس البلدية فرفض قبول الشكوى، بحجة أن صاحب الطابق القرميدي يرمم فقط، فاشتكتنا للنقابة العامة التي أوقفت العمل بالطابق القرميدي، وأمرت بإزالة مواد الإكساء والبناء، وتعهد رئيس البلدية بالالتزام بذلك وإنزال المواد، وكذلك مدير المكتب الفني (إ.ج) وصاحب الطابق القرميدي الجديد، ولكنهم لم ينفذوا، وبقي كل شيء مكانه، يسبب النقل والضرر على السكان والبناء».

وبتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٠ رجع (أ.ص.م) واعتدى على البناء ووضع أبواب خشبية ورخام ومواد إكساء، وأيضاً رفض رئيس البلدية التدخل وإنزالها .

وبتاريخ ٢٠١٠/٩/١٩ طالب محافظ ريف دمشق رئيس بلدية يبرود بإغلاق الطابق القرميدي الذي لا يزال على الهيكل العظمي بالشمع الأحمر، ولكنه لم يفعل حتى الآن.

إن المدعو (أ.ص.م) يستغل صفته كعضو مجلس محافظة لتهديد وإرهاب موظفي البلدية والاستكاء عليهم ومنعهم من تنفيذ القرارات الصادرة بحقه، وللأسف يوجد متواطئون معه».

شكاوى سريعة.. وبالجملة

علت الأصوات وكثرت الشكاوى على مجلس مدينة يبرود ورئيسه استطنعا تسجيل مقتطفات منها :

- وعد بإعادة الدخلة المخفضة من ٦ أمتار إلى ٢ أمتار إلى وضعها المقرر على أرض الواقع، ولكنه لم ينفذ بل أغلق الدخلة المؤدية من الشارع العام إلى العقار ٢١٠ م.ع ٨/١١ بجانب الجامع، علماً أنه فرض هذه الدخلة من أملاك العقار ٢١٩ م.ع ٨/١١ لعرقلة التراخيص في المنطقة، وعلماً أنها لم تكن ملحوظة على المخطط التنظيمي.
- على العقار ٢١٩ مازال التشميع موجوداً، علماً أن المنزل نظامي والترخيص نظامي ومسكون من عام ٢٠٠٧، وتم تشريد ساكنيه وختمه مقابل دفع رسوم البلدية فقط، ورئيس البلدية لم يقبل بقبض هذه الرسوم النظامية.
- مياه الشرب خفيفة عند الكثير من المواطنين وتقطع أغلب الأحيان، بينما مذهب للمزارع والشاليهات على جبل مارمارون بحجة الاستثناءات.
- في البلدية عند تقديم أية معاملة يحتجزون الهويات الشخصية ويبقونها عندهم للاستفادة من

الأصوات في الانتخابات البلدية القادمة، ورئيس البلدية قال: اشتكوا قدر ما تشاؤون، فكل التقارير التي تصل إلى المحافظة تُمرّق.

- دكان ضمن الطريق لـ (ح.خ) قريب رئيس البلدية لم يتم إزالتهما مع أنها تشوه الطريق.
- تم تشميع مغسل العمورة منذ أيام قليلة، ثم أعيد فك التشميع بحجة أنه يقوم بإجراءات الترخيص، مع أن البناء مخالف أصلاً، وهذا يقودنا لسؤال كبير: هل هناك ظاهرة رشوة جديدة؟
- تُلزم البلدية المواطنين ببيع فضلات العقارات للجوار، وصاحب العقار الأساسي لا يعلم كم هي الفضلة، تقول البلدية إن مساحة الفضلة الباقية تبلغ ١٠٠ م^٢ وبعد فترة يتبين للمواطن أنها ضعف المساحة أو أكثر، أي أنها تستغل جهل أصحاب العقارات وعدم معرفتهم مساحة الفضلات، وتتاجر بها دون وجه حق، علماً أن ثمنها حق طبيعي لصاحبها، فتعطيه جزءاً منه وتأخذ الباقي.

تخريب حديقة منشية التربة

يقوم بخدمة حديقة منشية التربة مواطن من أهالي الحي مجاناً منذ أكثر من عشرين عاماً، ويقرر تكليف من مجلس المدينة، وتبرع لها من ماله الخاص بألعاب للأطفال، وجعل منها متنفساً جميلاً لأهالي حيه وأطفالهم، ولكن هذه الحديقة تعرضت للاغتتيال والتصحير مرتين وقرارات رسمية، ففي المرة الأولى قامت مؤسسة الهاتف ومديرها السابق (ز.ح) الملقب (بالعتر) بقطع الأشجار تحت أنظار موافقة البلدية، وتحويلها إلى أخشاب وبيعت خارج المدينة، ثم قضم أجزاء متتالية من الحديقة إلى أن تم إغلاقها أخيراً بشكل نهائي، وتم تصجيرها . ثم أعاد المواطن المذكور إحيائها مرة أخرى وغرسها بالأشجار ورعايتها منذ ثلاث سنوات، لكن في الآونة الأخيرة بدأت ملاحة الأشجار مرة أخرى إلى أن تم إغلاقها أخيراً بضبط الشرطة رقم ١١٤ تاريخ ٢٠١٠/١٠/١٣، وتم تلحيم أبوابها الحديدية دون ذكر الأسباب الموجبة لذلك، فهل السعي إلى تصجيرها لغاية لا يعلمها إلا الشيطان؟ هل الهدف حرمان أهالي الحي وأطفالهم منها وضمها إلى مستودعات مؤسسة الهاتف؟ أم لغاية تضمينها أو إعطائها استثماراً للقطاع الخاص؟!

وللعلم تمت معاقبة المواطن الذي كان يرعى الحديقة لأنه اعترض على إغلاقها، حين استصدر الترخيص رقم ٤٢/٢ بوضع رسوم خيالية عليه. وحينما هدد المجلس بالشكوى تم تنزيل الرسوم إلى النصف، مع الطلب منه عدم الشكوى وتهديده برفع الرسوم مرة ثانية في حال الشكوى. (توجد صورتان مختلفتان عن بيان الرسوم المترتبة جراء الترخيص ٤٢/٢ مرة بالرسوم العالية ومرة بعد الحسم).

أرباح خيالية بالتجارة على حساب المواطنين

المواطن (علي م.د.ج) قال: مثلنا مثل غيرنا من الظلومين الكثر في هذه المدينة، تاجرُوا على ظهركنا وظلمونا بالمخطط التنظيمي الذي وصل

● **مياه الشرب في يبرود خفيفة عند الكثير من المواطنين وتقطع أغلب الأحيان، بينما تم تمديدھا للمزارع والشاليهات على جبل مار مارون بحجة الاستثناءات.**

● **تُلزم البلدية المواطنين ببيع فضلات العقارات للجوار، وصاحب العقار الأساسي لا يعلم كم هي الفضلة، وتتاجر بها دون وجه حق، علماً أن ثمنها حق طبيعي لصاحبها، فتعطيه جزءاً منه وتأخذ الباقي.**



إلى حدود أرضنا ولم يشملها، ولم يسمحوا لنا بالترخيص، علماً أن آخر بيت بالتنظيم اقتطع من أرضنا عشرة أمتار سرقة وعنوة حتى يستكمل شروط الترخيص، ثم دفعنا دم قلبنا في المحاكم حتى استرجعنا هذه الأمتار العشرة، والأرض البلدية لم يتم إزالتها مع أنها تشوه الطريق.

● تم تشميع مغسل العمورة منذ أيام قليلة، ثم أعيد فك التشميع بحجة أنه يقوم بإجراءات الترخيص، مع أن البناء مخالف أصلاً، وهذا يقودنا لسؤال كبير: هل هناك ظاهرة رشوة جديدة؟

● تُلزم البلدية المواطنين ببيع فضلات العقارات للجوار، وصاحب العقار الأساسي لا يعلم كم هي الفضلة، تقول البلدية إن مساحة الفضلة الباقية تبلغ ١٠٠ م^٢ وبعد فترة يتبين للمواطن أنها ضعف المساحة أو أكثر، أي أنها تستغل جهل أصحاب العقارات وعدم معرفتهم مساحة الفضلات، وتتاجر بها دون وجه حق، علماً أن ثمنها حق طبيعي لصاحبها، فتعطيه جزءاً منه وتأخذ الباقي.

صورة متكررة

في جادة العباس بن عبد المطلب رأينا عقاراً حُفرت قواعده متجاوزة على الشارع وتضم من استقامته الطبيعية حوالي ٤ أمتار، وعن هذه المخالفة قال أحد المواطنين: نحن من سكان الشارع وهذا هو عقارنا الملائق للمحضر الجديد. تم ترخيص بنائنا عام ١٩٨٢ وتنازلنا للشارع عن ٦ أمتار من عقارنا التزاماً بمستوى واستقامة عقار قديم إلى جانب بيتنا، وبعدنا بسنة رخص جارنا المحاذي لنا من الغرب وأرجعوه أيضاً التزاماً بمستوى ورقفه ٦٦٦ م.م.ع ١٤/١١ فيقضم نصف عرض الطريق، ومع ذلك تم ترخيصه متجاوزاً على الجوار وبيبرز ٤١ م عن مستوى المدارس في جادة العباس بين عبد المطلب، ويوجد كتاب من المحافظ لوقف هذه المخالفة، ولم تلتزم البلدية، مع أنه جاء الرد الرسمي للبلدية بالالتزام بقرار المحافظ، ولكن على أرض الواقع مازالت المخالفة قائمة، ويستمر العمل فيها تحت أنظار البلدية، فكيف تلجيز البلدية هذه المخالفة في حين أن المدرسة ومع أنها بناء جديد ومرخص حديثاً، ولكنها ملتزمة بمستوى الطريق على المخطط التنظيمي، وهذا واضح للعين المجردة.

بارقة أمل

على الطريق الصحيح

بدأت الجهات الرقابية والتفتيشية

بفتح الملف، وتم سؤال بعض المواطنين عن الإشارات إلى المخالفات والتجاوزات المذكورة على صفحات قاسيون المتتالية، والتي نضعها بين يدي التفتيش

للتأكد إن كانت هناك ظاهرة فساد ورشاوى ومخالفات بالقصد وتجاوزات عن سابق النية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإحاسبة

الفاستدين في حال ثبوت ذلك، وإن أهالي مدينة يبرود لا يريدون

من تكرار الشكاوى سوى الحصول على حقوقهم، والقضاء على

المخالفات، أو على الأقل توقيفها، والالتزام بالمخططات التنظيمية، وتأمين الخدمات التي تكفل راحة

المواطن وكرامته. وإن «قاسيون» تضم صوتها لهذا النداء، لما فيه من الحق، وفي تحقيقه ضمان لحقوق

المواطنين وكرامة الوطن.

أسعار سورية عالمية.. والأعياد زادتها جنونا



المواد في السوق المحلية مقارنة بالعالمية يتطلب البحث عن الأسباب الكامنة خلفه، فالانفتاح والتحرير الاقتصادي للأسواق المحلية دوره الكبير في جعل أسعار هذه المواد الغذائية عرضة لتجاذب بين فكي العرض والطلب في ظل احتكار القلة من التجار لمعظم هذه السلع، مما يجعلهم المسيطرين في تحديد أسعارها في الأسواق دون منافس، هذا من جهة، وعجز وزارة الاقتصاد والتجارة والمديريات التابعة لها ليس عن تخفيض الأسعار بالشكل المطلوب في السوق المحلية بل التخفيف من حجم ارتفاع هذه الأسعار بالحد الأدنى، يضاف إلى هذا الإجراءات التي تتخذها وزارة الاقتصاد أحياناً بالسماح بتصدير بعض المنتجات رغم تحليق أسعارها في السوق المحلية، دون اللجوء مثلاً إلى التقنين في تصدير هذه المادة أو تلك لتخفيض اشتعال أسعارها، هذا من جهة أخرى، فالحال يبدأ عند تقادي هذه المشكلات وإلا ستبقى سوقنا المحلية عرضة لارتفاعات الأسعار غير المبررة!.. ■■

الحكومة تبحث مضاعفة أسعار الكهرباء وتحرير المازوت!

تناقلت بعض الصحف المحلية خبراً يفيد بأن وزير النفط السوري قدم مقترحاً إلى رئاسة الحكومة يتضمن خطة لتحرير أسعار الكهرباء والمازوت.. المقترح يسعى إلى رفع سعر كيلو واط الكهرباء بالتدرج السريع من ليرتين سورييتين عام ٢٠١٠، إلى ٦ ليرات سورية في عام ٢٠١٥، بحيث يرتفع السعر ليرة كل عام.. بنسبة ٢٠٠٪. أما بالنسبة لمادة المازوت فيقترح الوزير أن يرتفع سعره في العام القادم ٢٠١١ إلى ٢٢ ليرة سورية، وفي عام ٢٠١٢ سيرتفع إلى ٢٤ ليرة سورية، ثم إلى ٢٦ ليرة سورية في عام ٢٠١٣، ثم إلى ٢٨ ليرة سورية عام ٢٠١٤، وصولاً إلى ٣٠ ليرة سورية في ٢٠١٥.

يأتي هذا الطرح الحكومي رغم أن أسعار حوامل الطاقة في بلدنا تعد من الأعلى بين الدول العربية، فعلى سبيل المثال، التعرفة الكهربائية فإن سعر ك. وس في ليبيا يبلغ ١,٨ سنت/ ك. وس، أي ما يعادل نحو ليرة سورية تقريباً، وتصل هذه التعرفة في عمان إلى نحو ٢,٥ سنت/ ك. وس، أي ما يعادل ١,١٥ ل.س، وفي قطر ٣ سنت/ ك. وس، أي ما يعادل ١,٣٨ ل.س، وتقدر في الجزائر بنحو ٣,٨ سنت/ ك. وس، أي ما يعادل ١,٧٤ ل.س، وفي أبو ظبي ٤ سنت/ ك. وس، أي ما يعادل ١,٨٤ ل.س، بينما يبلغ سعر الكيلو الواط الساعي في مصر نحو ٢٣,٨٣ قرش مصري أي ما يعادل ٢,١ ل.س، أي أن التعرفة الكهربائية المعمول بها لدينا اليوم هي ضعف التعرفة الكهربائية في العديد من الدول العربية، وما ينطبق على الكهرباء ينطبق جزئياً على المازوت، خصوصاً وأن معظم استهلاكنا يتم تأمينه من النفط المحلي، ومن مصافينا النفطية، فهل نحن بحاجة في هذه الحالة إلى رفع أسعار حوامل الطاقة؟! وما الحجة والمبرر الحكومي لهذا الرفع اليوم ما دام مبرر فاتورة الاستيراد النفطية قد سقط؟!

ليرة سورية ما يعادل ٩٦٥ – ١٠٧٠ دولار، مما يعني أن أسعار هذه المادة محلياً تفوق نظيرتها العالمية ٢٧ – ٣٤٪.

تفوقنا بنسبة ٧٥٪

هذه الشريحة المصغرة لأسعار السلع الغذائية تعكس دون شك حقيقة ارتفاع الأسعار في السوق المحلية التي تفوقت على نظيرتها العالمية بنسبة تصل وسطياً إلى ٧٥٪ لصالح أسعارنا المحلية بالتأكيد، علماً أن أغلب هذه المواد يتم إنتاجها محلياً، وهذا يفترض عدم ربطها بالأسعار العالمية، لأن عملية الربط والمقارنة ليست صحيحة فعلياً، فتكلفة مدخلات عملية الإنتاج الزراعي والحيواني في العالم هي أعلى من تكلفة هذه المدخلات لدينا، والتسعير يجب أن يتحدد على أساس هذه المدخلات وليس على أساس الحسابات العالمية.

فالمعطيات السابقة تؤكد وجود خلل في نظام التسعير والرقابة لدينا، وهذا الخلل في أسعار

ألف ليرة سورية أي ما يعادل (٣٥٥ – ٤٢٨ دولار)، مما يعني أن أسعار هذه المادة محلياً فاقت أسعار نظيرتها العالمية بما يتراوح بين ٣٠ – ٦٣٪. أما بالنسبة لمادة فول الصويا، فإن سعر الكيلو الواحد منها محلياً تراوح بين ٢٢ – ٢٢,٧٥ ل.س، أي أن سعر طن فول الصويا محلياً يتراوح ما بين ٢٢ – ٢٢,٧٥ ألف ليرة سورية، أي ما يعادل ٤٧٤ – ٤٩٠ دولار، مما يعني أن أسعار هذه المادة محلياً فاقت نظيرتها العالمية بنحو ١٠٪.

وبالنسبة لمادة الأرز، فإن سعر الكيلو الواحد منها تراوح بين ٤٥ – ١٠٠ ليرة سورية محلياً، أي أن سعر الطن من الأرز محلياً يصل إلى ٤٥ – ١٠٠ ألف ليرة سورية، أي ما يعادل ٩٧٠ – ٢١٤١ دولار، مما يعني أن أسعار هذه المادة محلياً تفوق أسعار نظيرتها العالمية بما تتراوح نسبته ١٠٠ – ٢٢٨٪.

أما مادة السكر، فإن سعر الكيلو الواحد منها محلياً يتراوح بين ٤٥ – ٥٠ ليرة سورية، أي أن سعر الطن منه محلياً يتراوح بين ٤٥ – ٥٠ ألف

الأعياد، فرصة دسمة لا يفوتها التجار.. المحتكر الكبير منهم قبل البائع الصغير، لرفع أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية، حيث شهدت معظم أسعار المواد الغذائية خلال العيد والأيام القليلة التي سبقتها ارتفاعاً بنسبة تتراوح بين ٢٠ – ٤٠٪، حتي أن قطاع النقل لم يسلم هو الآخر من ارتفاع الأسعار، حيث ارتفعت التعرفة مزاجياً – وعلى أغلب الخطوط في المحافظات - بنحو ٢٥٪ قبل العيد، لتصل هذه النسبة إلى ٥٠٪ بعد انتهاء العيد، هذا المشهد المتكرر مع كل عيد بما يرافقه من وعيد حكومي بضبط الأسواق والحفاظ على سوية الأسعار ولكن دون جدوى فعلية تذكر!..

الكلبي) تكمن في واقع أسعار سلعنا الغذائية المرتفعة قياساً بنظيرتها العالمية أساساً، وهذه هي المشكلة الرئيسية التي تعاني منها أسواقنا، حيث إنه واستناداً إلى أسعار بعض السلع الغذائية عالمياً في ٢٤ تشرين الأول من العام ٢٠١، نجد أن سعر طن الذرة بلغ ٨٨,٢٢٥ دولاراً (١٠٤٨ ل.ل. س)، مما يعني أن سعر الكيلو من هذه المادة عالمياً وصل إلى ١٠,٤٨ ل.س. وبالانتقال إلى سعر طن القمح العالمي نجد أنه بلغ ١٩,٢٥٠ دولاراً (١١٦١ ل.س)، أي ما يعادل ١١,٦ ليرة سورية للكيلو، بينما بلغ سعر طن فول الصويا عالمياً ٤١,٤٨ دولار (٢٠٨١ ل.س)، مما يعني أن سعر الكيلو الواحد يساوي ٨,٢٠ ليرة سورية، أما بالنسبة لسعر طن الأرز التايلاندي عالمياً فإنه وصل إلى ٥٠٠ دولار (٢٣١٩ ل.س)، أي أن سعر الكيلو يساوي ١٩,٢٣ ليرة، أما السكر فوصل سعر الطن الواحد منه عالمياً إلى ٩,٧٢٣ دولاراً (٣٣٦١ ل.س)، ما يعني أن سعر الكيلو يعادل ٣٣,٦١ ل.س.

وبالانتقال إلى أسعار السلع ذاتها في السوق المحلية – حسب معطيات أسعار المواد التي تقدمها صحيفة تشرين السورية أسبوعياً في ٢٥ تشرين الأول من العام ٢٠١٠، فإن سعر الكيلو الواحد من الذرة محلياً بلغ ١٦,٧٥ ليرة سورية، أي ما يعادل ١٦٧٥٠ ليرة سورية (٣٦١ دولار) للطن الواحد محلياً، مما يعني أن أسعار هذه المادة محلياً فاقت نظيرتها العالمية ب٢٢٪. وبالانتقال إلي مادة القمح نجد أن سعر الكيلو الواحد محلياً يتراوح بين ١٦,٥ – ٢٠ ل.س، أي أن سعر طن القمح محلياً يتراوح بين ١٦,٥ – ٢٠

ارتفاع غير مبرر يصعب على الباحث في ارتفاع الأسعار في الأسواق قبيل الأعياد عن إيجاد مبرر واقعي لهذه الارتفاعات سوى غياب الرقابة، وافتقار صالات التوزيع العامة للفاعلية المرجوة، حيث تخلو هذه الصالات من بعض المواد الغذائية الأساسية كالسكر مثلاً، مما يجعل هذه المادة أكثر عرضة لسيطرة محتكري القلة الذين لا يفوتون أية فرصة سانحة لرفع الأسعار، كما أن لا تفسير أيضاً للارتفاع الذي طرأ على أسعار الخضار والفواكه نهاية الشهر الماضي، على الرغم من المبررات التي تسوقها بعض الجهات الحكومية بدءاً من التصدير وصولاً إلى العوامل المناخية .. إلخ، والتي تشكل إدانة لهذه الجهات دون أن تدري وبشكل غير مباشر، لأن تأثير هذه العوامل على أسواقنا وأسعارنا ما هو إلا دليل على تقصير هذه الجهات في أداء واجبها، حيث يفترض بها الحفاظ على استقرار الأسعار في الأسواق المحلية واتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة هذا الاستقرار بدلاً من جعله في آخر سلم أولوياتها كالسماح بتصدير مادة محلية تشتعل أسعارها في أسواقنا بدلاً من تقنين هذا التصدير كالبندورة مثلاً.. وغيرها من المواد الأخرى.

الخلل الأساسي

المشكلة الجزئية التي يتم الحديث عنها دائماً هي الارتفاعات التي تشهدها أسعار السلع المختلفة وخصوصاً الغذائية خلال أيام الأعياد، والتي هي في الواقع لا تشكل سوى مشكلة جزئية في مجال الأسعار لدينا، لأن المشكلة الأشمل (على المستوى

تلجأ بعض الجهات الحكومية إلى الهجوم الاستباقي بهدف التعتيم على تقصيرها أحياناً، أو لتبيان «إنجازاتها» أمام الجهات السياسية العليا في أحيان أخرى، وبالتالي تضليل الرأي العام حول النتائج الحقيقية للسياسات الاقتصادية الحكومية، من خلال تواري جميع «المصرحين» وراء الأرقام المستندة ادعاء إلى «الإحصاءات الدقيقة». لكن التدقيق في تصريح المسؤول ذاته في فترات زمنية متقاربة يكشف ثغراته، كما يمكن اللجوء أحياناً لتصريح أكثر من جهة حكومية حول قضية واحدة، لكشف حجم المغالطات في هذا الرقم أو في ذلك التصريح..

الخيارات «الصعبة»

النائب الاقتصادي عبدالله الدردري – كعادته – طرح جملة من القضايا الإشكالية خلال لقائه التشاوري مع الصحفيين السوريين، ودخل في جملة من المغالطات التي تنفيها الواقع والأرقام، وحتى حديثه ذاته، حيث أكد النائب الاقتصادي عند سؤاله من جانب صحيفة «الاقتصادية» عن تأخر الخمسية العاشرة في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية، بالقول: «يجب أولاً تعريف الحماية الاجتماعية؛ فالتعليم المجاني هو حماية اجتماعية، الصحة المجانية وخصوصاً الرعاية الصحية الأولية هي حماية اجتماعية، رعاية صحة الأم والطفولة هي حماية اجتماعية، دعم المازوت الذي ما يزال مدعوماً بـ١٢ ليرة على اللتر هو حماية اجتماعية، دعم الكهرباء المدعومة بـ ٨٪ من كلفتها هو حماية اجتماعية.. ونسعى اليوم إلى الانتقال لأسلوب حماية اجتماعية أوسع». وتابع: «الحكومة كانت أمام ثلاثة خيارات لا غير: تقليص الإنفاق العام بشكل مرعب بحيث لا يعود هناك تعليم مجاني أو صحة مجانية، وخصخصة كاملة لكل ما نملكه من قطاع عام حتى نستطيع تأمين الإيرادات؛ والخيار الثاني كان الاستدانة من الخارج؛ أو القضاء على كل احتياطاتنا من القطع الأجنبي وغيره من الاحتياطات المالية السورية، وحتى هذا لم يكن ليكني لأنه كان لينتهي عام ٢٠١١»..

استسهال الحلول

انطلاقاً من حديث النائب الاقتصادي، نجد أن ما تم تنفيذه خلال الخمسية العاشرة هو السيناريو الأول، والمتمثل بتقليص الإنفاق العام، لأن الحكومة لم تلجأ إلى الاستدانة من الخارج، كما أن احتياطاتنا النقدية ما تزال محافظة على مستواها، خصوصاً وأن السيولة المصرفية الفائضة في أروقة مصارفنا باتت عبئاً على الاقتصاد لارتفاعها بنسبة ١٠٪ في كل عام تقريباً، وبالتالي فإن تنفيذ هذا السيناريو يعني لجوء الحكومة بحسب النائب الاقتصادي إلى تقليص برامج الحماية

الهجوم المضاد بالـ «الإحصاءات الدقيقة»!

كيلو واط ساعي، أي ما يتراوح بين ٥,٥٢ – ٦,٦٨ – ل.س، وهذا يؤكد بشكل قاطع أمرين لا ثالث لهما: الأول، إن تكلفة إنتاج الكيلو واط الساعي في دول الاتحاد الأوربي وأمريكا أقل من تكلفة إنتاج الكيلو واط الواحد لدينا، وهذا أمر غير منطقي، لأن تكلفة مدخلات وعناصر الإنتاج في هذه الدول أعلى من التكلفة ذاتها بالنسبة لنا بأضعاف، كما أن تكلفة اليد العاملة عندهم أكبر من ما لدينا بالتأكيد، وبالتالي هذا الخيار غير وارد، وبالتالي فإن هناك ما هو غير دقيق في تحديد حجم الدعم الحكومي من قبل النائب الاقتصادي.. الثاني، هو أن تكون حكومات هذه الدول الرأسمالية تدعم التعرفة الكهرباء لمواطنيها، وهذا يحتم على حكومتنا الاستمرار في دعم التعرفة الكهربائية وليس السعي الدائم لخفض هذا الدعم، فإذا كانت هذه الدول الرأسمالية تدعم التعرفة الكهربائية لمواطنيها، فهل هم بحاجة لدعم حكومتهم أكثر مما يحتاجه المواطن السوري!؟

تراجع الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية التي يفترض تعزيزها خلال الخطة الحالية هي في تراجع واضح، سواء من خلال كلام النائب الاقتصادي الباحث عن «إنقاذ الاقتصاد السوري، وإجراء «إصلاحاته» الهيكلية، أو من خلال الأرقام والإجراءات المتبعة في السنوات الخمس الماضية، وبالتالي فإن قول النائب الاقتصادي بالسعي للانتقال لأسلوب حماية اجتماعية أوسع، لا يتعدى كونه مجرد محاولة جديدة فعلياً لتقليص حجم الحماية الاجتماعية مستقبلاً لا أكثر.

قُضيَ على الفقر المدقع!؟

وفي مجال إنجازات الخطة العاشرة في مجال الفقر ومكافحته، أوضح النائب الاقتصادي في اللقاء التشاوري ذاته أنه فيما يتعلق بالفقر الغذائي– الفقر المدقع: «سورية تكاد تقضي على هذه الظاهرة»، حيث لفت إلى أن ٤٪ من سكان سورية كانوا يعانون الجوع بداية الخطة الخمسية العاشرة، أما اليوم أصبح هذا الرقم أقل من ٠,٣٪ من السكان، وفي هذا مغالطة للواقع المعيشي الذي يعيشه السوريون، لأنه ووفق تقرير الفقر وعدالة التوزيع لعام ٢٠٠٩، فإن نحو ٢٢٪ من سكان سورية معرضون للسقوط في الفقر الشديد في ضوء التزايد الذي شهدته أسعار الغذاء والوقود مؤخراً،كما أشار تقرير صادر عن البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة في العام ٢٠٠٩ إلى وصول ١٤ بالمئة من إجمالي عدد السكان في سورية لى حافة الفقر المدقع، أي أن نحو ٢ ملايين من أصل ٢٢ مليون نسمة لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم الأساسية، فهل كل هذه التقارير المحلية والدولية على خطأ بينما النائب الاقتصادي وحده على صواب، خصوصاً وأن الفارق بين التقارير والدردري يصل إلى عشرات الأضعاف في تقدير نسبة الفقر المدقع في سورية.



الاجتماعية خلال الخمسية العاشرة فعلياً، وهذا ما يؤكد الواقع العملي.

تم خلال هذه الخطة الخمسية زيادة رسوم التسجيل الجامعي، ورسوم التسجيل في المدينة الجامعية أضعافاً مضاعفة.. وغيرها الكثير من الإجراءات التي تحد من مجانية التعليم، وهذه أحد مؤشرات تراجع الجانب الاجتماعي للدولة بما يتعلق بالشق التعليمي. أما في مجال الصحة فلم تعد المستشفيات الحكومية مجانية بالكامل كما اعتادها السوريون، وكان آخرها تحول مستشفى المواساة للأطفال إلى نسبة مجانية لا تزيد عن ٧٠٪ فقط بدلاً من المجانية الكاملة.

أما إذا افترضنا أن كلام النائب الاقتصادي صحيح حول حجم الدعم المقدم على المازوت، فإن الحكومة تكون قد رفعت الدعم عن هذه المادة في شهر نيسان من العام بنسبة تزيد عن ٥٠٪ خلال الخطة العاشرة بعد زيادة سعر اللتر من ٧ إلى ٢٠ ليرة سورية، أي أن حجم الدعم على هذه المادة قد انخفض فعلياً . وكذلك إذا ما تحدثنا عن التعرفة الكهربائية التي تم رفعها وزيادة الرسوم أيضاً، حيث وصل سعر ك. وس المباع في سورية للاستهلاك المنزلي إلى ٢,١٧ ل.س، أي أن هذا المبلغ لا يشكل سوى ٢٠٪ فقط من حجم التكلفة، أي أن تكلفة إنتاج ك. وس يصل في سورية يصل إلى ١١ ل.س تقريباً، وهذا الرقم بعيد عن الحقيقة تماماً لأن تكلفة إنتاج ك. وس لا تزال مجرد تقديرات فردية دون دراسات دقيقة، كما أن النظر إلى التعرفة الكهربائية المعتمدة في دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، سيبين أنها تتراوح بين ٨ – ١٢ سنت/ لكل

بتدميره الإنجازات الاجتماعية ساركوزي يرتكبُ خطأ فادحاً

◀ إغناسيورامونية

لا عَجِب! فقد كانت ممارسة حق الاحتجاج جزءاً ثابتاً من الشفرة الجينية السياسية للمجتمع الفرنسي منذ أكثر من قرنين. فبالإضافة إلى ضمان الدستور لهذا الحق، تعد الاحتجاجات العامة والإضرابات وسيلة طبيعية تماماً لممارسة المواطنة، بل ويعتبر كل جيل فرنسي جديد أن المشاركة في دورات الغضب الاجتماعي هي إحدى طقوس العبور نحو الانخراط الكامل في النظام الديمقراطي.

هذه المرة جاءت الأزمة على أيدي الرئيس الفرنسي. فقد برهن نيكولا ساركوزي- الذي اضمحلت مصداقيته وتلطخت سمعته بالفضائح وأعماه صندوق النقد الدولي ووكالات تصنيف الائتمان- على مدى إغفاله لهموم الناس، وواصل العمل على تدمير واحدة من «جواهر التاج» التي تألقت بها دولة الرفاه الفرنسية، أي الحق في التقاعد في سن ٦٠ عاماً.

هذا النصر الاجتماعي، الذي حققه المواطنون بعد عقود من النضال، يعتبر في المخيلة الجماعية الفرنسية نصراً عظيماً لا يقبل المساس به أو النيل منه. لكن ساركوزي، الذي وعد في ٢٠٠٨ باحترامه، أخطأ بالتقليل من قوة تمسك الشعب الفرنسي بهذا الحق.

لقد أراد ساركوزي استغلال الصدمة الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية للسعي لدفع عجلة عملية إصلاح، من شأنها أن ترفع السن القانونية للتقاعد ٦٠ حتى ٦٢ سنة، وزيادة فترة مساهمة المواطنين في تمويل التأمينات الاجتماعية إلى ٤١,٥ سنة، وأيضاً رفع السن القانونية التي تمكن المواطنين من الحصول على كامل المعاش التقاعدي من ٦٥ إلى ٦٧ عاماً . يعتقد البعض أن هدف ساركوزي الحقيقي هو تفكيك نظام الضمان الاجتماعي التابع للدولة والمبني على أساس التضامن بين الأجيال، واستبداله بنظام خاص من شأنه أن يمثّل سوقاً يتراوح حجمها ما بين ٤٠ و ١٠٠ مليار يورو.

ويستند أصحاب هذه الرؤية إلى أن شركة التأمين التي يمكن أن تستفيد أكثر من غيرها من مثل هذه الخطوة هي مجموعة «ميديريك مالاكوف» ورئيسها التنفيذي هو غيوم ساركوزي، شقيق الرئيس. وهنا جاء رد فعل النقابات الرئيسية بالإجماع. لم ترفض النقابات مثل هذا الاقتراح تماماً، لكنها تطالب بتغييرات على أساس أن تكلفة عملية الإصلاح هذه ستقع في المقام الأول على عاتق العاملين بأجر الذين يعانون بالفعل من الأزمة، وأن هذا من شأنه أن يخلق المزيد من عدم المساواة. ونظمت النقابات أيام عدة من الاحتجاجات قبل الصيف. لكن الحكومة واصلت رفضها المتغطرس للتفاوض.

كان ذلك خطأ فادحاً. فعندما عاد العاملون لوظائفهم في سبتمبر بعد فترة العطلة الصيفية، عقدوا جمعيات عامة في مئات من أماكن العمل حيث أكدوا على تشبّثهم بموقفهم: «لا خطوة واحدة إلى الوراء».

وأعربوا عن قناعتهم بأن التخلي عن مطلبهم المقدس بالتقاعد في سن ٦٠ سنة من شأنه أن يؤدي إلى انهيار جبار يلجب معه تخفيضات إضافية في الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة.

وأثبتت هذه الاجتماعات أن قيادات النقابات كانت أقل تطرفاً من أعضائها التأثيرين من جراء عملية التآكل المستمر للتقدم الاجتماعي.

وبعد ذلك مباشرة، اندلعت سلسلة من ردود الفعل الجماعية في جميع أنحاء البلاد، وخرج الملايين إلى الشوارع، وأبطأ الإضراب العام وفترات طويلة حركة النقل حتى معدل الزحف بل والشلل التام في بعض المدن مثل مرسيليا.

وانضمت عناصر جديدة إلى موجة الاحتجاجات التي اتخذت أشكالا غير مسبوقة ربما أكثرها لفتاً للانتباه كانت محاصرة مصافي ومستودعات النفط. ومن بين أبرز هذه الظاهرة أيضا انضمام أعداد هائلة من طلاب المدارس الثانوية في الاحتجاجات. وافترض الكثيرون أن هذا هو جيل «فسيبوك» الغائب والمنطوي على ذاته. لكن طاقاتهم المحبوسة وقدرتهم



على المواجهة كشفت النقاب عن مدى قلقهم تجاه المستقبل والخوف لأول مرة منذ عام ١٩٤٥ من أن يقعوا في وضع أسوأ من آبائهم، وكان شيئاً لم يتغير منذ ذلك الحين. فقد دمر نموذج الليبرالية الجديدة السلم الاجتماعي.

هذه الاحتجاجات تبلور الشعور بالاستياء الاجتماعي العميق وتراكم المشاكل: البطالة وعدم الاستقرار والفقر (هناك ثمانية ملايين فقير) ومشاق الحياة اليومية. وبالتالي فالأمر لا يقتصر على كونه مجرد مسألة معاشات تقاعدية وإنما بالنضال من أجل نموذج اجتماعي آخر.

هذا وربما الأكثر أهمية هو أن أغلبية عريضة من الشعب الفرنسي (ما بين ٦٠ و ٧٠ في المئة من المجموع) يدعمون الاحتجاجات.

كفيت يمكن أن استطاعت فرنسا، التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، تحمل دولة الرفاه في عام ١٩٤٥، وأن تعجز فرنسا اليوم، وهي خامس أكبر اقتصاد في العالم، عن العيش في دولة الرفاه؟

الواقع هو أنه لم يحدث من قبل أن توفرت لدى فرنسا مثل كل هذه الثروة.

لقد أفادت أكبر خمسة مصارف أنها حققت في عام ٢٠٠٩ أرباحاً بلغت قيمتها ١١ مليار يورو، في حين أعلنت أكبر ٤٠ شركة عن مكاسب قدرها ٤٧ مليار يورو.

فلماذا لا تفرض ضريبة على هذه المبالغ الهائلة لمصلحة المتقاعدين. فقد قدرت المفوضية الأوروبية أن فرض ضريبة صغيرة على المعاملات المالية سيدر لحكومات دول الإتحاد الأوروبي ما بين ١٤٥ و ٢٧٢ مليار يورو سنوياً، ما يكفي بالتأكيد لدعم نظم المعاشات التقاعدية.

لكن عقيدة الليبرالية الجديدة تقضي بأن يبقى رأس المال خارج نطاق فرض الضرائب ويرفعها في المقابل على دخل الفرد.

هذا هو ما يفسر المزاج الحالي السائد في فرنسا، والشعور العام بأن قوى المعارضة، أيا كانت، لا يمكن أن تستسلم. وهنا تبقى النقابات، بتطرف قيادي متصلب، موحدة الصف بعد أشهر طويلة منذ انطلاق حملاتها الاحتجاجية.

فالاستسلام سيمثل هزيمة من قبيل تلك التي لحقت بعمال المناجم البريطانية تحت حكم مارغريت تاتشر عام ١٩٨٥ ، والتي حددت نهاية المقاومة العمالية في المملكة المتحدة وفتحت الباب أمام «العلاج بالصدمة» الوارد في وصفة الليبرالية المتشددة. ساركوزي يحظى بدعم الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والمصارف وقطاعات الأعمال الأوروبية التي تفرغ ، التي يفرعها احتمال امتداد «الشرارة الفرنسية» لتشعل القارة بأكملها.

فلو فشل ساركوزي في إصلاحاته لكتبت عليه الهزيمة في انتخابات عام ٢٠١٢. وفي هذا، يعلمنا التاريخ الاجتماعي الفرنسي أنه إذا انتشرت الاحتجاجات على النمط الحالي فإنها لن تنحسر. هم يفوزون دائماً.

مدير لومند ديبلوماتيك- أسبانيا

جيش الاحتلال يعاني من تقلص «القوى البشرية»

اعترف وزير الحرب الصهيوني إيهود باراك، بأن جيشه يعاني "ضائقة حقيقية" في القوى البشرية الملتحقة في صفوفه. وأرجع باراك، في تصريحات صحفية أدلى بها الأربعاء، سبب هذه الضائقة إلى «ظاهرة قلة أعداد المواليد» في الوسط الصهيوني والتي تعاني منها «إسرائيل» منذ نحو ثمانية عشر عاماً، وأضاف «أن قلة المواليد دفعتنا إلى تقليص حجم القوى البشرية الموجهة لأجهزة الشرطة والأجهزة التعليمية المختلفة».

ودعا باراك الفئات الشابة في الأوساط الصهيونية إلى المساهمة في الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني من خلال التجنّد في صفوف جيش الاحتلال وأداء «الخدمة العسكرية» المفروضة عليهم.

يشار بهذا الصدد، إلى أن نسبة توجّه الصهاينة للتجنّد في صفوف الوحدات القتالية في جيش الاحتلال يشهد «تراجعا مستمرا بشكل عام» وفق ما ذكرته تقارير عسكرية صهيونية.

شؤون عربية ودولية

الغلاء يهدّد بتفجير الغضب الشعبي في مصر آدم مورو وخالد موسى العمراني



تبدو الحكومة مترددة في تنظيم أنشطتهم. فقال سامي «التجار عديمو الضمير، استغلوا النقص لرفع أسعار البيع بالتجزئة إلى أعلى مستوى، ما در عليهم أرباحا هائلة... وواصلت الحكومة السماح لهم بالإفلات من العقاب».

وذكر الخبير الاقتصادي حمدي عبد العظيم بأن النظام الحاكم في مصر يتكون إلى حد كبير من رجال الأعمال و«التجار الاحتكاريين». واستطرد أن «النظام، الذي يتسم بالفساد الاقتصادي والفوضى، لا ينظم السوق المحلية أو يتحرك لكسر الاحتكارات». وفي الوقت نفسه، يلعب المجتمع المدني المحدود والمقيد في مصر دورا لا يكاد يذكر في مجال حماية المستهلكين، وفقا لعبد العظيم.

ورفض الخبير الاقتصادي الفكرة القائلة بأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يمكن أن يعزى فقط إلى «الأزمة المالية العالمية» كما تدعي السلطات الرسمية المصرية.

«لقد أدت الأزمة العالمية إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في جميع أنحاء العالم ، لكن ارتفاع الأسعار في مصر لا علاقة له بحالة الركود العالمي. وعندما تنخفض أسعار بعض المنتجات على الصعيد الدولي، فإنها تستمر مع ذلك في الارتفاع في مصر».

ولقد استقرت أسعار الفواكه والخضروات تدريجيا مع قدوم موسم محاصيل الخريف في أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر، وإن كانت لا تزال تعتبر نحو ٢٠ في المئة أعلى من المعتاد . وعادت أسعار الطماطم أيضا للهبوط إلى حوالي ٢ جنيه للكيلو الواحد.

وأضاف عبد العظيم «والآن وقد عادت أسعار الطماطم للانخفاض، ارتفعت أسعار السكر فجأة» (...) يبدو أنه كلما استقر سعر سلعة، تبدأ أسعار بعض السلع الغذائية الحيوية الأخرى في الارتفاع.

ويذكر أخيرا أن الاحتجاجات (المعيشية) تراجعت أيضا هذا الشهر «لأن اهتمام الرأي العام يركز الآن على الانتخابات البرلمانية في ٢٨ نوفمبر، وفقا لعبد العظيم الذي أوضح أن «هذا لا يعني أن غضب الرأي العام قد توقف عن الغليان بسبب الارتفاع المطرد في تكاليف الغذاء».

• نشرة (آي بي إس)

كادت أسعار معظم المواد الغذائية الأساسية في مصر تعود إلى الهبوط مؤخرا بعد ارتفاعها إلى مستويات غير مسبوقة خلال الصيف الماضي. لكن ارتفاع أسعار السلع الغذائية بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، إلى جانب عزوف الحكومة فيما يبدو عن اتخاذ خطوات فعالة لتنظيم السوق، لا يزال مصدرا هاما لتصاعد الغضب الشعبي في مصر.

وصرح حمدي عبد العظيم، الخبير الاقتصادي والرئيس السابق لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ومقرها القاهرة، أنه على الرغم من تراجع الأسعار «فلا تزال الحالة يائسة». وحذر أنه في حال استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية «سوف ينفجر الغضب الشعبي ضد الحكومة».

فقد سجلت أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية في أواخر الصيف ارتفاعا هائلاً مياغتا، شمل أسعار السكر والأرز وزيت الطهي والقمح. وأضيف هذا الارتفاع إلى الزيادة الكبيرة التي سجلتها أسعار لحوم البقر والدواجن، بنسبة ٢٥ في المئة و٤٠ في المئة على الترتيب منذ بداية العام الجاري، وفقا للبيانات الرسمية.

أما الفاكهة والخضروات فقد سجلت أسعارها زيادة قياسية، وتضاعفت أسعار البطاطا والخيار والفاصوليا بين عشية وضحاها، وارتفعت أسعار التفاح ثلاث مرات في بعض المناطق.

وبلغ ارتفاع أسعار الطماطم، التي لا يمكن الاستغناء عنها في الوجبات المصرية، أكثر من ٦٠٠ في المئة في بعض المحافظات، من ١.٥٠ جنيه (٢٦ سنت من الدولار) للكيلو الواحد إلى ١٣ جنيه (٢.٢ دولار).

وشكا محمد مصطفى، وهو مهندس حكومي (٤٠ سنة) من القاهرة وأب لثلاثة أطفال، أنه «بهذه الأسعار، لا يغطي راتبي الشهري سوى ما يكفي من الغذاء لمدة عشرة أيام».

وشهد سبتمبر وأكتوبر مظاهرات عامة متكررة وعلى نحو متزايد للاحتجاج ضد ارتفاع الأسعار. ودعا المتظاهرون الغاضبون في العديد من الحالات الرئيس حسني مبارك للتدخل.

وأفاد عبد العظيم أن «المظاهرات العامة في كل المحافظات جذبت أعدادا متزايدة من المحتجين على الرغم من عدم تردد قوات الأمن في إخمادهما بالعنف».

وأكد أن هذه هي المرة الأولى التي تشهد مصر فيها مثل هذه الاحتجاجات الكثيرة والكبيرة ضد ارتفاع أسعار المواد الغذائية منذ عام ١٩٧٧ .

في تلك السنة، أصدر الرئيس المصري الراحل أنور السادات قرارا برفع أسعار العديد من السلع الغذائية المدعومة، ما أثار موجة عارمة من الاحتجاجات الشعبية في كافة أرجاء البلاد، دفعت السادات لعكس هذا القرار.

وفي أوائل أكتوبر، دعا مبارك إلى اجتماع مع المحافظين حيث أمر باتخاذ الخطوات الرامية لضبط الأسواق المحلية. وبعد عشرة أيام، أعلن مجلس الوزراء المصري قرارا بإلغاء الرسوم الجمركية على بعض المواد الغذائية المستوردة ووضع آليات جديدة «لمراقبة» السوق.

ومع ذلك، يؤكد الناقدون أن هذه التحركات لم تفعل شيئا يذكر لتحسين الوضع. وقال عبد العظيم «كان الهدف من هذه التدابير هو مجرد تهدئة الغضب الشعبي... ولكن من حيث النتائج الملموسة، فقد ثبت أنها لا تذكر. الأسعار لا تزال مرتفعة كالمعتاد».

وشاطر هذا الرأي أيضا محمد سامي، الأستاذ المساعد في مركز الصحراء للأبحاث التابع لوزارة الزراعة، ومقره القاهرة. وصرح أن «النظام لم يفعل شيئا يذكر أكثر من لعب دور المتفرج».

وقال إنه «لا يوجد بلد آخر في العالم تدعو فيه الجماهير رئيس الدولة للتدخل شخصيا لحل أزمة نقص الغذاء».

وقد حاولت الحكومة إعفاء نفسها من مسؤولية الأزمة من خلال إلقاء لوم غلاء أسعار السلع الغذائية، وخاصة الخضروات والفاكهة واللحوم، على الارتفاع غير العادي في درجات حرارة الصيف. وردد المسؤولون أن الطقس كان حارا هذا العام بصورة غير عادية، وهو ما قضى على المحاصيل وتسبب في هذا النقص المفاجئ.

وقال رئيس الوزراء أحمد نظيف في منتصف أكتوبر إن ارتفاع أسعار الخضروات واللحوم هو نتيجة لانخفاض المحاصيل السنوية «بسبب الظروف المناخية السيئة»، وهذا ليس في يد الحكومة.

لكن محمد سامي يؤكد أن النقص يرجع لأسباب عديدة وليس لمجرد حرارة الطقس. «كانت موجة الحر هذا الصيف مسؤولية جزئيا فقط عن نقص الفاكهة والخضروات (...) فبالإضافة إلى الطقس الحار، كان هناك أيضا الفيروس الذي أصاب محصول الطماطم هذا العام، والذي قضى على نحو ٨٠ في المئة من محصول الصيف».

فجاءت معلومات مزارعي الطماطم لتؤكد وجهة نظر محمد سامي. فقال محمد خيرى، مزارع الطماطم بمحافظة البحيرة بدلتا النيل، «لقد دمر الفيروس معظم محصول الصيف، الذي انخفض هذا العام من ٥٠ طنا للدونم الواحد إلى مجرد ١٠ أطنان». وأضاف «حاولت الحصول على مساعدة من وزارة الزراعة، لكن ندائاتي وقعت في آذان صما».

ويشير المنتقدون كذلك إلى أن التجار الاستغلاليين قد تسببوا في تفاقم أزمة نقص الإنتاج، في حين

الإضراب العام يشل حركة البرتغال

في البلاد وهما «سي جي تي بي» و«يو جي تي» اللتين تتحدان للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٨ وقيل يومين من تصويت البرلمان في لشبونة على ميزانية التقشف التي أعلنتها الحكومة.

وتقول الحكومة أن الميزانية الجديدة تهدف لتقليص العجز وخفض الإنفاق العام، ما اغضب البرتغاليين وبخاصة بعد الإعلان عن خطط لخفض أجور موظفي القطاع العام وتجميد المعاشات وزيادة الضرائب.

وتحاول الحكومة البرتغالية برئاسة جوزيه سوكراتس دحض ما يقال بأن البرتغال ستكون الدولة الأوروبية الثالثة التي تطلب قرض إنقاذ بعد كل من أيرلندا واليونان. وقد عانت البرتغال لسنوات عدة من انخفاض النمو وتراجع قدرة اقتصادها على المنافسة، ويقول المراقبون إن ذلك يضعف من قدرتها على تجاوز أزمة الديون.

وعلى الرغم من تحسن الاقتصاد ونموه في عام ٢٠١٠، حسب بيانات الحكومة، هناك مخاوف من عودة الاقتصاد البرتغالي إلى الركود في ٢٠١١، إذ تشير التوقعات إلى إمكانية أن يؤثر رفع الضرائب وخفض أجور الموظفين الحكوميين بنسبة خمسة في المئة على حركة الاستهلاك.

نفدت النقابات في البرتغال الأربعاء إضراباً عاماً شل المواصلات البرية والجوية احتجاجاً على خطط الحكومة بتخفيض الأجور. وأفادت مصادر رسمية ونقابية انعدام النشاط في مجمل القطاعات وبخاصة في مجال النقل حيث ألغيت الرحلات الجوية وشلت الموانئ وتوقفت قطارات الأنفاق.

وكان موظفو قطاع النقل الأكثر التزاما بدعوة النقابات حيث أعلنت شركة «إيه ان إيه» التي تتولى إدارة المطارات البرتغالية أنه من غير المتوقع أن تقلع أو تحط أي طائرة في المطارات البرتغالية. كما أفيد فيما يتعلق بحركة النقل العام البري بأن ثلاثة أرباع رحلات القطارات قد ألغيت في حين بلغت نسبة الحافلات التي توقفت عن العمل أكثر من ٦٠ بالمئة. كما ضربت حالة الشلل التام مترو الأنفاق في العاصمة لشبونة.

ولم يقتصر الاضراب على القطاعين البري والجوي بل شل كذلك قطاع النقل البحري وتحديدا بين ضفتي نهر التاج حسبما أفادت المعلومات. وشارك أيضا قطاعا التربية والصحة في الإضراب إذ أقفلت مدارس عديدة أبوابها، أما المستشفيات، وحسب مصادر نقابية، فقد عمل معظمها بالحد الأدنى لخدمات الطوارئ.

يذكر أن الإضراب جاء بدعوة من أكبر نقابتين



المشروع الصهيوني – نسخة مأزومة..!



◀ عبادة بوظو

تأتي التطبيقات العملية المتسارعة من جانب الكيان الإسرائيلي لقانون «يهودية الدولة» دليلاً ذا اتجاهين، يؤكد أولهما ضعف وتخاذل مواقف النظام الرسمي العربي، وثانيهما بالمثل – وخلافاً للظاهر – دليلاً على حالة الاستعصاء الصهيوني في المنطقة، ولاسيما بخصوص التعامل مع «الخصوم» وملفاتهم من وجهة نظر المشروع الأمريكي – الصهيوني في المنطقة (النووي الإيراني – المواقف السورية إقليميًّا – سلاح حزب الله والمقاومة)، وهي التطبيقات والاستعصاءات ذاتها التي تستهدف إنجاز المشروع الصهيوني، أقله في فلسطين المحتلة بالاستفادة من اختزال القضية عقارياً ..

الكيان الإسرائيلي الملزم بشن مغامرات عسكرية جديدة في المنطقة وضد دولها وشعوبها وقواها المقاومة، عالق بقدميه بعد تجاربه في لبنان وغزة، فلا هو قادر على المضي إليها بأقل الخسائر المتوقعة، ولا يستطيع تحمل نتائج عجزه هذا لجهة ازدياد التهديدات «الوجودية» من حوله في ظل استمرار إجرامه. البديل التكتيكي الاستراتيجي بالنسبة إليه هو استغلال كل المعطيات الإقليمية والدولية على المسرح الفلسطيني وعلى حساب أصحاب الأرض دائماً .. هكذا، وإلى جانب عمليات القصف والتوغل والاعتقال اليومية في الضفة والقطاع، ترتفع وتيرة هدم القرى والبلدات والأحياء السكنية الفلسطينية بالكامل وعن بكرة أبيها، مع طرد سكانها العرب، وطرح الاستفتاء في «الكنيست» قبل أي انسحاب من الأراضي المحتلة بما فيها الجولان السوري، مع «ارتكاب» مسرحية الانسحاب التضليلي التشويشي من شمال قرية الغجر اللبنانية المحتلة.

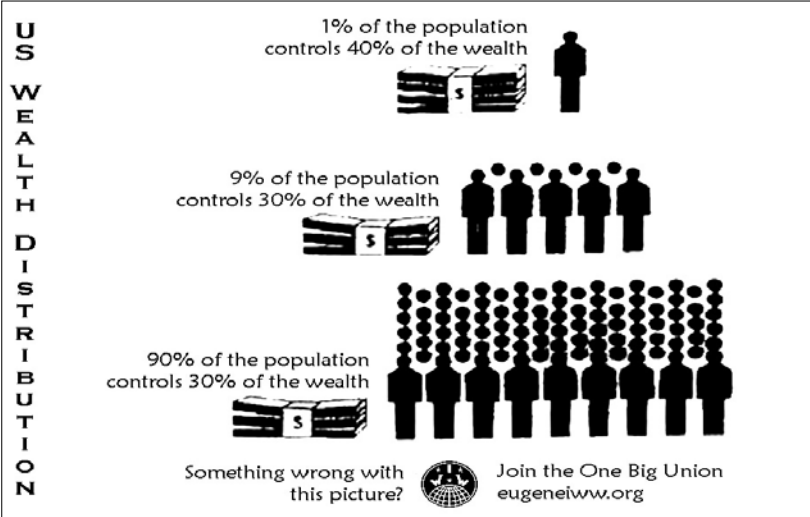
النقطة الأساس في نقل مقولة «يهودية الدولة» إلى حيز التنفيذ هي إلغاء «حق العودة» مع إلغاء لا يقل خطورة له «حق تقرير المصير» أي حق إقامة الدولة الفلسطينية، بحيث تعود الأوضاع عملياً إلى ما قبل منتصف التسعينيات، تاريخ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع ومن ثم الضفة، حين كانت هناك قبل ذلك إدارة مدنية تتبع الحاكم العسكري الإسرائيلي، ولكن السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، تحولت بعدها إلى الاثنين معاً، في وجه المقاومة الفلسطينية. ويعد هذان الإلغاءان استحقاقين خطيرين ربما باتا يستدعيان أولاً التخلص من كل المراهنين على جدوى التفاوض مع المعتدي، الموغل في عدوانه.

وهكذا فإن معالم أزمة المشروع، بالمعنى العسكري، لا تعني انتهائه بكل أشكاله، بما فيها العسكري، ولا تعني أنه لا يواصل نسج خيوطه في المنطقة من الماء إلى ما بعد الماء. وسط هذه المعطيات وبالتوازي مع الخطة الإسرائيلية لإرباك حزب الله عبر الانسحاب من الجزء الشمالي من «الغجر»، يبرز استعجال «المستقبل» أيّ الواجهة السياسية لبقايا قوى ١٤ آذار، لصدور القرار الطّني من المحكمة الدولية «اتهماً واستفزاراً للمقاومة» من أجل منح هؤلاء لأنفسهم زخماً في المنطقة، وخاصة في ظل المخاوف من تفاعلات الحالة الصحية للعاهل السعودي، رغم أن التوقعات تشير إلى أن أي تردد محتمل لمقولة «مات الملك، عاش الملك» في السعودية، سيفضي إلى بروز وجوه أكثر أمريكية. وسط مساعي إعادة الاعتبار والوزن لبندر بن سلطان في مقابل ضعف ولي العهد، أي نصف أو أقله إعادة قولبة أية تهاجمات سورية – سعودية بخصوص تهديد الأوضاع في لبنان.

وإذا كانت «إسرائيل» تريد نصف الوجود الفلسطيني، شعباً وأرضاً، وإذا كان الوضع اللبناني هشاً، ولا يضاهيه في ذلك إلا العراق المحتل، والسودان المقرب من عتبات التقسيم، واليمن المشلول في نظامه العشائري، فإن التحديات القائمة على مختلف الجبهات الداخلية والخارجية هي أكبر بكثير عملياً من الاكتفاء بتريد مقولات «تعثّر المشروع الأمريكي – الصهيوني في المنطقة»..!

o.bozo@kassioun.org

فائض ثروات العالم وجور التوزيع



دولار، في عام ٢٠١٠، أي ما يقارب ضعف متوسط حصة العائلة الأمريكية التي تبلغ ٤٧,٧٧١ دولار.

التغيير وما يقطرون

لا توجد دولة في العالم تضاهي الولايات المتحدة من ناحية استحوادها على أعلى ثروة إجمالية. فبينما تمثل ٥,٢ ٪ من سكان العالم، تستحوذ على ٢٣٪ من ثروات العالم، بحصة فردية لا تقل عن ١٠٠ ألف دولار، وتضم بين سكانها ٤١٪ من أصحاب الملايين في العالم.

وكذلك تصدر الولايات المتحدة العالم من حيث مقدار الدين المترتب على عائلاتها ومواطنيها. الأمر الذي يعتبره محللو بنك كريديت سويس مؤشراً على تحول اتجاه الاقتصاد العالمي. فالمستهلكون من أبناء الطبقة الوسطى في الصين، وغيرها من الاقتصادات سريعة النمو، سوف «يتجاوزون، قريباً، العائلات الأمريكية المديونة، ليحلوا محلها، بقدر ما تتحرك قاطرة نمو الاقتصاد العالمي»، حسبما توقعه مدير الفريق المكلف بإعداد التقرير، جايلز كيتينغ.

القاطرة التي يبشر بها تقرير كريديت سويس سوف تجرّ العالم بالاتجاه الصحيح! إذ يخلص إلى أنه «بمرور الزمن، نتوقع ونأمل أن يصبح توزيع الثروة العالمية أكثر توازناً». إنما، لسوء الحظ، أرقام وبيانات البنك السويسري لا تقدم ما يدعم هذه الآمال المغرقة في تفاؤلها. فحتى في عز انهيار المؤسسات المالية، يقر البنك بأن «العقد الماضي من الزمن كان مساعداً جداً على تعزيز الثروات الكبيرة وحمايتها». وإذا كان عمالقة البنوك مرتاحين للتعايش مع هكذا واقع قائم، فبقية سكان الأرض بحاجة إلى تغييره كلياً.

● باحث مساعد في معهد دراسات التخطيط السياسي

النصف من سكان الأرض يحوز على أقل من ٢٪ من ثروات العالم. في حين يستحوذ أغنى ١٪ من البالغين على نسبة ٤٣٪ من هذه الثروات.

وراء الأرقام

بصعوبة بالغة، يقر تقرير بنك كريديت سويس الحديث بأن أهمية الثروة الفردية واقعية، تزداد في بعض بقاع العالم عن غيرها تبعاً لعوامل متعددة. فإذا كان المرء يعيش في مجتمع أو دولة فيها شبكة حماية اجتماعية بالية وضعيفة، تكتسب حصته من الثروة أهمية كبرى، نظراً إلى اعتماده الكلي، أو شبه الكلي، عليها. وبدون هذه الشبكة يصبح المرء معرضاً «لصدمات مثل البطالة، أو تردّي الحالة الصحية، أو الموت جراء كوارث الطبيعة». وبالمقابل، إذا كان المرء يعيش في مجتمع ذي شبكة أمان اجتماعي جيدة متينة ونشطة، كدولة تتفاخر «بنظام اجتماعي جيد للرعاية الصحية، وتعليم عالي النوعية، وتعويزات حكومية مجزية»، تقل أهمية حصة الفرد ويقل مدى اعتماده عليها.

وحسبما يورده التقرير، يحتاج الناس العاديون الذين يعيشون في الولايات المتحدة (حيث شبكة الأمان الاجتماعي مهلهلة) إلى مقدار أكبر من الثروة، أكثر من حاجة أناس آخرين يعيشون ضمن مجتمعات تتمتع بشبكات خدمات اجتماعية أفضل وأمن. لكننا، فعلياً، نجد أن الناس العاديين في البلدان ذات شبكات الأمان الأفضل من شبكات الولايات المتحدة، يحوزون على حصة من الثروة أكبر من حصة نظرائهم الأمريكيين! مثل كندا، ذات نظام الرعاية الصحية العام، التي وصل فيها متوسط حصة العائلة (العائلة النموذجية الكندية) من الثروة، إلى مبلغ ٩٤,٧٠٠

◀ سام بيتر يغاتي

ترجمة وإعداد: أ. جانتني

في عام ٢٠٠٦، سعت جامعة الأمم المتحدة بهلسنكي لإحصاء الثروة العائلية على صعيد العالم كله، لكن بيانات التقرير الذي صدر بالنتيجة عن المعهد العالمي لأبحاث التنمية والاقتصاد التابع للجامعة لم تشمل إلا فترة ما قبل عام ٢٠٠٠. وحتى قبل بضعة أسابيع، لم تكن يتوفر الكثير من الأرقام للإجابة على السؤال: من يملك ثروات عالم اليوم؟

أما الآن، فقد أصدر معهد أبحاث بنك «كريديت سويس» في زيورخ، «تقرير الثروة العالمية» الأول عن توزع الثروة حتى عام ٢٠١٠، متضمناً إحصائيات تفصيلية، تتعلق بمانتي دولة. وأسهم بإعداده باحثان كانا قد شاركا في تقرير عام ٢٠٠٦، هما أنتوني شوروكس وجيم ديفيس.

بيانات التفاوت

لا شك في أن المعتادين على رؤية الجانب المشرق من الظواهر سيعاولون إضفاء الصبغة الإيجابية على نتائج التقرير، لأن أرقام البنك السويسري تظهر أن صائعي إجمالي الثروة العالية ازداد بنسبة ٧٢٪ عما كان عليه في عام ٢٠٠٠، رغم أزمة عام ٢٠٠٨ بالغ، يحوزون على ١٩٤,٥ تريليون دولار من الثروة. وهو مبلغ كاف لو كانت الثروة تتوزع بالتساوي بين الناس، على الصعيد العالمي، ليضمن كل فرد بالغ حيازته على مبلغ ٤٣,٨٠٠ دولار. لكن، أتوجد مساواة في توزيع الثروة العالمية؟

وفقاً للتقرير، تضم أعلى شريحة من الأثرياء ألف ملياردير، وثمانين ألف فرد من كبار الأثرياء، بثروة تزيد عن خمسين مليون لكل فرد. ويضاف إلى هذه الشريحة ٢٤ مليون بالغ يملكون ثروة تزيد عن المليون وتقل عن ٥٠ مليون دولار. وفي الطرف الآخر من قوس فرج توزيع الثروة، ما زال ٣ مليار إنسان، أي أكثر من ثلثي عدد البالغين في العالم، يملك الفرد منهم أقل من عشرة آلاف دولار. بينهم ١,١ مليار بالغ لا تزيد حصتهم من الثروة عن الألف دولار فقط.

ويعترف التقرير صراحة «بوجود تفاوتات شديدة الوضوح في توزيع الثروة»، ولعل أشد لقطات التقرير حدة هي أن ٥٠٪ ممن تجاوزوا سن العشرين من العمر، حصة الفرد منهم دون الأربعة آلاف دولار، بعد طرح قيمة المديونية المترتبة عليه. أي أن هذا

إلينا بونوماريا

ترجمة وإعداد: موفق إسماعيل

لا شك أن العقيدة الاستراتيجية الجديدة التي تبناها حلف شمال الأطلسي، في قمة لشبونة، خطوة تاريخية تنعكس على روسيا بشكل مباشر وتؤثر على مصالحها من نواح عدة. فتصريح وثائق الحلف الجديدة بأن «الناتو لا يمثل أي تهديد ضد روسيا»، الذي يشير بشكل أساسي إلى تحول استراتيجي في علاقة الحلف بروسيا، وربما تجديد مبادئه الاستراتيجية من وجهة نظر مسؤوليه. إلا أنه، في الوقت ذاته، يحمل اعترافاً ضمناً بأن حلف شمال الأطلسي كان يشكل تهديداً لروسيا حتى تاريخ ١٩/١١/٢٠١٠، وبأن تطبيق وتقليص المجال الجيوسياسي لروسيا كان الهدف الكامن خلف توسع الحلف في محيط مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي.

لذلك، ولأسباب سنذكرها في الخاتمة، طالما لم تمثل روسيا تهديداً للناتو حتى الوقت الحالي فلن تتمكن من أن تتكافأ مع دول الحلف في علاقة الشراكة، بما تحمله كلمة الشراكة من معان.

وبغض النظر عن استمرار خلافاته مع روسيا حول عدد من القضايا، يؤكد حلف شمال الأطلسي في عقيدته الجديدة على رغبته بإقامة «شراكة استراتيجية حقيقية بين الناتو وروسيا، نلتزم بها، ونتوقع من روسيا التزاماً مماثلاً»، وفي مكان آخر من نص الوثيقة يضيف «ما زلنا مقتنعين بأن أمن الناتو وأمن روسيا مترابطان، وأن تأسيس شراكة متينة بناءً قائمة على الثقة المتبادلة والعينية والوضوح يمكن أن يخدم أمننا بشكل أفضل». لا يبدو المقطع الأخير أكثر من «رشق قنبز» استدراجاً لروسيا، فقليل من التدقيق يكشف أن الناتو غير مستعد للتعاون مع روسيا إلا في مجالات محدودة جداً وقضايا محددة، تتضمن الدفاع الصاروخي، الحرب على الإرهاب، ضبط

مقاربات لشبونة



تنص عقيدة الناتو الجديدة على أنه «في عمليات التقليل المستقبلية، يتعين أن يكون هدفنا التوصل إلى موافقة روسيا على زيادة الشفافية فيما يتعلق بإسالتها النووية في أوروبا وإعادة نشرها بعيداً عن أراضي الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي». يا لها من مقاربة مشوقة للشراكة الاستراتيجية؟

ومع استمرار واشنطن في التأكيد على الأهمية الاستراتيجية لمهمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، أنجزت قمة لشبونة اتفاقاً مع روسيا على توسيع عمليات مرور الإمدادات إلى أفغانستان ومنها (وهو الأهم) عبر الأراضي الروسية. وأبقت الباب مفتوحاً للتفاوض حول مبيعات الطائرات المروحية الروسية لأفغانستان، وما يتبعها من عقود صيانة، وتدريب للملاحين والفنيين الأفغان.

من حيث الجوهر، يتحدث الناتو وروسيا لغتين مختلفتين. الأمين العام للحلف يصر على أنها، ولأول مرة في تاريخها «تحصل روسيا على جوار مستقر ومقبول» على امتداد حدودها الغربية، نتيجة لتوسع الحلف الأطلسي!! هكذا يعتقد الأمين العام أن موسكو كانت تحلم بهذا الوضع منذ قرون! بينما، في الحقيقة، لم يتوقع أحد من الروس أن يرى الناتو وقد وصل إلى حدود

تهريب المخدرات، مكافحة القرصنة، تعزيز الأمن العالي. الأمر الأهم في هذا السياق هو الدفاع الصاروخي. فكما سبق أن أعلن، قرر حلف شمال الأطلسي إنشاء درع صاروخي أوروبي – أطلسي، ولم يوجه الدعوة إلى روسيا للتعاون معه في عملية تطوير منظومة الدفاعات الصاروخية، إلا بعد إتمام وضع الخطط وإقرارها! (من المفترض أن يبدأ العمل ببناء هذه المنظومة، على أربع مراحل في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠، تنتهي إلى تشكيل مظلة باليستية تقي جميع الدول الأعضاء في الناتو).

ونظراً إلى أن أهداف الناتو في هذا المجال غير قابلة للتحقق دون المعونة الروسية، لاعتبارات تقنية، حاكت قمة لشبونة مكيدتها حول روسيا بإقتان يضمن موافقة الأخيرة على الانضمام للحلف الأطلسي. ويبدو أن روسيا ستواجه قريباً جولة أخرى من الدعوات إلى إبداء «مزيد من الشفافية» التي تعني، في التطبيق العملي، السماح للناتو بالوصول إلى المنشآت والتجهيزات الاستراتيجية الروسية.

وتبعاً لأهمية تخفيض ترسانة الأسلحة بالنسبة للحلف، تلقت روسيا وإبلاً مكثفاً من المطالبات التي أقل ما يقال فيها إنها كانت طفولية. حيث

التقشف الايرلندي يسرّح

24 ألف موظف حكومي



كشفت حكومة جمهورية أيرلندا عن سياسات تقشفية جديدة «لمساعدة» البلاد في الخروج من أزمتها المالية الحالية. وتشمل باقية السياسات التقشفية الجديدة رفع مستوى الضرائب وتخفيض الحد الأدنى للأجور بالإضافة إلى نظام ضريبي جديد على العقار. كما ستؤدي السياسات الجديدة إلى إلغاء آلاف الوظائف في القطاع الحكومي. وتهدف السياسة الجديدة والتي تغطي السنوات الأربع المقبلة إلى توفير حوالي ١٥ مليار يورو.

ودخلت الحكومة الأيرلندية مباحثات للحصول على دعم مالي من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بقيمة إجمالية قد تصل إلى ٨٥ مليار يورو. وتشمل الخطة إلغاء حوالي ٢٤ ألف وظيفة في القطاع العام، وخفض النفقات الخاصة ببرامج الرفاه الاجتماعي بواقع ٢,٨ مليار يورو. وتستهدف الحكومة تحصيل ١,٩ مليار يورو إضافية في بند ضريبة الدخل. وستخفض الحكومة الحد الأدنى للأجور بواقع يورو واحد في الساعة ليبلغ بعد الخفض ٧,٦٥ يورو لساعة العمل كحد أدنى.

كما كشفت الحكومة عن خطة لرفع ضريبة القيمة المضافة على المبيعات من ٢١٪ حالياً إلى ٢٢٪ في العام ٢٠١٣ ثم إلى ٢٤٪ في العام ٢٠١٤. ■■

نحو الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين

تتقدم هيئة تحرير قاسيون بالشكر الجزيل لجميع من شارك في المناقشة المفتوحة لمشروع موضوعات المهام البرنامجية، والتي ساهمت في إغناء هذا المشروع قبل إقراره في الاجتماع الوطني التاسع للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وتتعهد أن تبقي هذا المنبر - صحيفة قاسيون - مفتوحا لكل الأقلام الوطنية المؤمنة بضرورة الدفاع المستمر عن كرامة الوطن والمواطن..

إجمالية مكثّفة..

لاقى طرح مشروع الموضوعات البرنامجية للنقاش العام قبولاً وترحباً كبيرين من المتابعين والمهتمين، الذين رأوا في هذه المبادرة من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين جرأة وصديقاً ومستوى جديداً متقدماً في التعاطي مع الجمهور الواسع للشيوعيين، وقد توالى تدفق المشاركات إلى بريد صحيفة قاسيون طوال فترة المناقشة التي امتدت عدة أشهر، وتم نشر قرابة ستين مقالاً منها تناولت جوانب مختلفة من مشروع الموضوعات التي تشكل إحدى مواد برنامج عمل الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين.

تناولت المقالات العناوين الرئيسية والفرعية التي طرحتها الموضوعات، تأتي في مقدمتها الأزمة الراهنة للرأسمالية والأمبريالية والصهيونية، ومسائل المنطقة، ناهيك عن أفكار وآراء ذات طابع فلسفي.. وتوقف الكثيرون عند مشكلات الوضع الداخلي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما اهتم العديد من الرفاق والأصدقاء بموضوعة وحدة الشيوعيين السوريين، وتوقفوا عند دور الجماهير الشعبية.

وقد أجمعت المقالات على أهمية الموضوعات وضرورتها وجديدها من حيث مضامينها وأسلوبيتها وطرائق تناولها للموضوعات من خلال تمرکزها على العام.

كيف أصبحت شيوعياً

ضيف زاويتنا في قاسيون لهذا العدد رفيق قديم من حلب الشهباء، واحد من الكوادر العمالية المعروفة من الرفاق الذين حين التقى بهم يحضرني قول الشاعر:

هو العمر الكريم شموخ حر
يشرفنا تراث الحزب أدري
شيوعيون ما زلنا ونبقى
تداعى تحت نعليه الرأى
به أعداؤنا والأصدقاء
على عهد الكفاح هو البقاء

إنه الرفيق محمود نصري

الرفيق المحترم أبو غسان، نرحب بك، ونسألك أن تحدثنا كيف أصبحت شيوعياً؟

– أنا من مواليد حلب القديمة عام ١٩٣٥/، وعلمي في مهنة الزريقة (الطينة)، ولم يكن لأحد من عائلتي قبل تعريفي على الحزب أية صلة به . فقط كان والدي نقابياً في نقابة عمال المطاحن.

بدأت التعرف على الحزب في أوائل عام ١٩٥٤/، وكان ذلك في أواخر عهد الشيشكلي من خلال بعض عمال البناء وغيرهم، منهم من رحلوا عن هذا العالم، ومنهم ما زالوا على قيد الحياة.

بدأ نشاطي الحزبي خلال التحضيرات للانتخابات النيابية عام ١٩٥٤/، حيث أقمت عدداً من الاجتماعات الجماهيرية في حي الكلاسة، وكنت وكيلاً للرفيق أحمد محفل في أحد صناديق الاقتراع في حي باب فنسرين، رغم أنني لم أكن عضواً في الحزب حينها.

في عام ١٩٥٥/ عملت مع بعض العمال ومنهم الرفيق عبد الرزاق رابعة وأخي محمد على إحياء نقابة عمال المزرقين (الطينة)، وكنا نسهر الليالي وندور في أحياء المدينة نظرك أبواب العمال لدعوتهم لإحياء النقابة وحضور الانتخابات، ورغم كل التعب الذي كنا نعاينه كنا سعداء بما نقوم به لمصلحة العمال، وأصبحت رئيساً لتلك النقابة في انتخابات حرة ونزيهة ليس فيها شيء من التعقيدات الإجرائية التي نراها في الانتخابات النقابية الحالية، التي لم ترق حتى الآن إلى مستوى النضال العمالي والنقابي السابق.

رحيل

شيّعت بلدة (عيون الوادي) مساء يوم الجمعة ١٩/١١/٢٠١٠ الشّيعي المتواضع والمحبوب الرّفيق (**حنّا دياب**) في مأتم مهيب شاركت فيه جماهير الشّيعيين في محافظات طرطوس وحمص وحماة.

أكثر ما يعرفه الناس عن الرّفيق حنّا دياب هو صدقه ومبدئيّته وإخلاصه وتواضعه، وأنّه كان نزيل سجون ومعتقلات الديكتاتوريات في خمسينيات القرن المنصرم، كما أنّه كان مرشّح الحزب الشّيعي السّوري عن منطقة تلخلخ ووادي النّضارة إلى برلمان ١٩٥٤ .. وقد ظلّ يناضل في صفوف الشّيعيين السّوريّين حتّى آخر رمق في حياته.
ويُسجّل للرّفيق حنّا دياب بأنّه وبمبادرة شخصيّة منه، عقدت أوّل ندوة للّجنة الوطنيّة لوحدة الشّيعيين السّوريّين عام ٢٠٠٤ في منزله بعيون الوادي، وقد جمعت هذه النّدوة جميع الشّيعيين في منطقة عيون الوادي ..

هذا وقد أرسلت أكاليل ورد باسم الرّفيق د قدري جميل رئيس تحرير قاسيون وباسم قيادة اللّجنة الوطنيّة لوحدة الشّيعيين السّوريّين ..وقد مثّل قيادة اللّجنة الوطنيّة لوحدة الشّيعيين السّوريّين في التشييع كلّ من الرّفاق: عصام إسحق، الياس قطيرة، سليم عبود، إيليا موسى، محمد علّوش، عطية دعشم، مالك ديب.

الرفاق في اللّجنة الوطنيّة لوحدة الشّيعيين السّوريّين، وفي هيئة تحرير قاسيون يتقدّمون من عائلة الرّفيق (حنّا دياب) وأهله ومعبيه ورفاقه بأحر التّعازي وتتمنّى لهم دوام الصّحّة والحياة السعيدة.



يخطر لأحد منهم أن يطلب مني الانتساب للحزب لأن كل واحد منهم كان يظن أنني عضو فيه! إذ لا يعقل أن يكون شخص بهذا النشاط النقابي والجماهيري والسياسي وبهذه العلاقة الواسعة مع الرفاق ولا يكون عضواً في الحزب. هكذا كانت فتاعة أغلب الرفاق.

تقدمت بطلب انتسابي للحزب في أوائل ١٩٥٧ عن طريق شخص بعيد نسبياً عن ميدان العمل النقابي هو الرفيق أبو سمير قطاع، ودافعي الأساسي هو الظلم الاجتماعي الذي كان يعانيه معظم العمال من أرباب العمل والرأسماليين الكبار.

لم تكن مطلعين على النظرية والفكر الشيوعي، لكننا كنا على ثقة بأن الاشتراكية تحقق العدالة الاجتماعية وتزيل اضطهاد الإنسان للإنسان.. وكان المثال هو الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى والمنجزات التي كانوا يحققونها على كل الصعد.

الفرقة الأولى التي انضمت إليها هي فرقة الحي، وكانت تضم عدداً من الرفاق، وكان مسؤولها الرفيق عمر سباعي وسكرتيرها رفيق من بيت المصري.

ومع الزمن كبرت المهمات والمسؤوليات، فعلى الصعيد النقابي تدرجتُ في المهام من رئيس نقابة (المزرقين) إلى أمين سر نقابة البناء في عام ١٩٦٦ ولفترة طويلة إلى عضو مكتب تنفيذي في عام ١٩٧٠ في اتحاد عمال حلب.

أما على الصعيد الحزبي، فمن سكرتير فرقة إلى سكرتير فرعية إلى عضو مركزية عام ١٩٨٦ إلى سكرتير منطقية عام ١٩٨٨ إلى عضو مكتب سياسي في عام ١٩٩٠ ورئيس المكتب النقابي المركزي وعضو مكتب التنظيم المركزي.

شيعت السويداء الرفيق الشيوعي القديم (**أبا فهد) حسن رضوان**. أحد مؤسسي منظمة الحزب الشيوعي السوري في المحافظة، وعضو اللجنة المنطقية في النصف الأول من خمسينيات القرن الماضي.. الذي وافته المنية بعد عمر طويل ناهز التسعين.

وقد شارك في حفل التّأبين شيوعيو المحافظة بمختلف فصائلهم، بمن في ذلك وفد من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في المحافظة، ووضع إكليل باسمها .

الرفيق الراحل «أبو فهد» عرف بسيرة نضالية مجيدة، وقد ظل وفيًا لمبادئه، داعياً الشيوعيين لاستعادة وحدتهم حتى آخر لحظات حياته.. وقد شارك في السنوات الأخيرة في بعض نشاطات اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، ومنها مساهمته في الندوة المركزية التي إقامتها في السويداء، حيث ناشد عبر مداخلة جميع الشيوعيين من أجل الاستمرار في رفع راية النضال، وتحقيق وحدة صفوفهم.

وقد جرى تأبين الفقيد بكلمات صادقة وحارة عكست سماته ومبدئيّته. واختتم حفل التّأبين بكلمة ألّفهاها نجله الأكبر فهد، جاء فيها: (... ولقد قام الفقيد بواجبه الوطني منذ نعومة أظفاره ...فكان ممن نقلوا الفكر الاشتراكي العلمي إلى المحافظة من خلال مشاركته الفعالة في تأسيس منظمة الحزب الشيوعي السوري في جبل العرب... وممن ساهموا في مقارعة دكتاتورية الشيشكلي، مع مجموعة من رفاقه الأوفياء للوطن، حيث سجن وعُذب إلى أن زال حكم الطاغية.. وكان له الدور الكبير في تأسيس نقابة عمال ومستخدمي الدولة، وكذلك من مؤسسي جمعية المتقاعدين المدنيين في السويداء.

للراحل الكبير الخلود .. ولأهله ورفاقه الصبر والسلوان ..

وهنا أود أن أشير من خلال النضال الحزبي المثمر أنه ما من مطلب تحقق للجماهير الكادحة على الصعيد المطلي، وما من موقف وطني تحقق على الصعيد السياسي إلا وكان للشيوعيين السوريين يد طويلة وموقف مشرف فيه.

وبهذا الصدد أود أن أشير إلى المظاهرة الكبرى التي قامت بها منظمة حلب عند استشهاد الرفيق عمر عوض على يد الأخوان المسلمين، والتي شارك فيها الشيوعيون السوريون في وضع النهار وفي منطقة كانت تشكل الأرضية السياسية والاجتماعية لجماعة الإخوان المسلمين، حيث علت أصوات آلاف الحناجر تهتف بسقوط عصابة الإخوان المسلمين. هذه التظاهرة التي كان لها أثرها الكبير على الصعيد السياسي، وقد غيرت هذه المظاهرة ضد الأخوان المسلمين موازين القوى لمصلحة قوى التقدم، ومنها بدأ العد العكسي لسقوط تلك العصابة في نهاية المطاف.

ومن الذكريات العزيزة على قلبي سأذكر واحدة منها .

في عهد الوحدة ألقى جمال عبد الناصر خطاباً في عيد النصر قال فيه بأنه قضى على الشيوعية وعلى الحزب الشيوعي السوري، وقد رد الحزب على ذلك بأن الحزب والشيوعية باقيان، وتم توزيع بيان باسم الحزب داخل أسواق مدينة حلب القديمة، ولقي قبولاً واسعاً، وكان له الصدى المطلوب. وكنتُ أحد المكلفين بذلك التوزيع في سوق (العطارين)، وتكررت تلك المهمة فيما بعد في حي القصيلة في حلب القديمة. وهناك الكثير من الذكريات وأقول المئات التي نحاول تسجيلها لأنها جزء من تاريخ الحزب سواء التي عاشها الرفاق بين الجماهير نضالاً يومياً دفاعاً عن حقوق الكادحين وعن استقلال الوطن وعزة الشعب، أو التي عاشوها في السجون والمعتقلات في وجه الظلم والظغيان.

وفي النهاية أقول إن الحزب الشيوعي الحقيقي هو الذي يقوم بدوره الوظيفي في حياة الشعب والوطن وعلى الصعد كافة، وهو الحزب الذي يتحلّى بالأخلاق الشيوعية، ليس بين أعضائه فحسب، بل بين الجماهير أيضاً، والتي كسب احترامها له تاريخاً بسببها .وهو الحزب الذي يتحلّى أعضاؤه بالجرأة والتضحية ونكران الذات والابتعاد عن المكاسب الشخصية التي وقع فيها مع الأسف بعض الرفاق. هو الحزب الموحد بوحدة الإرادة والعمل للتصدي لكل المهام المطروحة أمامه دفاعاً عن الجماهير الشعبية وعن كرامة الوطن والمواطن.

وأعتقد أن الرفاق جميعاً في كل مواقعهم داخل التنظيمات الحزبية وخارجها، مطالبون بالعمل المخلص والجاد ليعود الحزب لأداء دوره، وبذلك يستحق أن يطلق عليه بأنه شرف وضمير هذا العصر.

■ **إعداد محمد علي طه**



للجماهير الشعبية وقيامه بدوره الوظيفي، وأشار بعضها أن وحدة الشيوعيين لا تعني حزباً واحداً وأبدى مشروعية وجود أكثر من حزب شيوعي.

استحسنت المقالات ربط المهام الوطنية والاجتماعية بالديمقراطية، وأيدت المقترحات التي ورددت في هذا الإطار، وأكدت المقالات على خطر النهج الليبرالي وورد اقتراح يطلب تحديد العامل الذاتي لليبرالية.

وتابع ونحن في إطار ما يخص الأوضاع الداخلية، ونشير إلى أن البعض طالب بصيغ واضحة وموضوعية تتعلق بمصطلحي النظام والمعارضة، وأن الواقع الموضوعي يشكل أساساً للمعارضة سواء أكانت معارضة وطنية أو معارضة غير وطنية. وورد اقتراح بتبني شعار «من أين لك هذا؟».. كما تقدم رفاق باقتراح أن تضاف فقرة تتضمن مكافحة النزعات القومية والدينية. ويمكن القول إنه وردت مقترحات مباشرة وهي:

١) وضع فقرة تشير إلى ضرورة الاهتمام بالأقليات القومية وتأمين حقوقها الثقافية والمدنية، وإلغاء نتائج الإحصاء الذي جرى في عام ١٩٦٢، وإلغاء التمييز في التوظيف والعمل.

٢) ورد اقتراح يطالب بتحديد من سيقوم بالإصلاح.

٣) اقتراح فقرة تتضمن «استقلالية النقابات».

٤) اقتراح يرى ضرورة وجود فقرة عن البيئة وأهميتها وخطر التلوث.

■ ■



أبو وليد وداعاً

وافت المنية بتاريخ ١٥/١١/٢٠١٠ الرفيق حاجي خالد يعقوب (أبو وليد) بعد صراع مع مرض عضال.

يذكر أن الرفيق الراحل من مواليد ١٩٦٠، وهو ابن أسرة فلاحية مناضلة، وقد انتسب إلى صفوف الحزب الشيوعي السوري عام ١٩٨٣، وعمل لرفع كلمة الكادحين إلى جانب رفاقه طوال عمره الحزبي، وظل مؤمناً بوحدة الشيوعيين السوريين عبر الحوار من القاعدة إلى القمة، وصولاً لتحقيق الوحدة. وقد ترجم هذه القناعة بانضمامه إلى المجموعة القاعدية لوحدة الشيوعيين السوريين بدمشق (وادي المشاريع).

تم تشييع الفقيد إلى مثواه الأخير بمشاركة حشد من ذويه ورفاقه وأصدقائه في قرية (قلقيلية سرماخ تحتاني) التابعة لمنطقة المالكية (محافظة الحسكة).

أسرة تحرير قاسيون تعزي ذوي الفقيد ورفاقه وأصدقاءه متمنية لهم الصبر والسلوان.

كفى تضليلاً وتشويهاً وكذباً.. ف«الكلمة الآن للرفيق ستالين»!

ربما، لم يشهد التاريخ تشويهاً منظماً مستمراً لشخصية ما، كالتشويه الحاقذ الذي طال القائد السوفييتي الأممي ستالين، إذ ما يزال خصومه وأعداؤه الذين طالما أنزل بهم الهزائم المتلاحقة، السياسية والفكرية والعسكرية، يجندون كل ما يستطيعون تجنيده من وسائل إعلام متنوعة ومراكز أبحاث وأفلام سينمائية روائية وتسجيلية وكتب وبرامج وندوات... وحتى نكات وأقاويل... للنيل منه، ليس كشخص مجرد، وإنما كرمز وممثل لإحدى أهم التجارب الإنسانية. تجربة العدالة الاجتماعية الأبرز في التاريخ؛ الاشتراكية.. وللأسف، فإن هذا التشويه الذي لم يتوقف طوال عدة عقود، استطاع أن يترك آثاره السيئة، حتى في قلب القوى والتيارات اليسارية بعد تغلغله البطيء إلى لاوعي كوادرها وقادتها، لدرجة أصبح قول كلمة طيبة بحق ستالين أمراً مرفوضاً بالمطلق، فسرعان ما سيُتهم قائلها بالتسلط أو بالتخلف أو بعبادة الفرد..

لقد آن الأوان لنفض الغبار الذي راكمته البروباغندا التضليلية للرأسمالية والتروتسكية والصهيونية عن ستالين، وإفساح المجال لقائد الانتصار على النازية ليقول كلمته.. هذا ما يذهب إليه كتاب «الكلمة الآن للرفيق ستالين»، الذي صدر منذ أيام قليلة عن دار الطليعة الجديدة بدمشق..

الكتاب من تأليف وجمع وتوثيق الكاتب الروسي ريتشارد كاسالابوف.. ويقع في ٣٤٧ صفحة من القطع الكبير.

مقدمة الكاتب للطبعة العربية

إلى القارئ السوري:

جاءني خبر من ممثل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، خلق لدي سعادة مفاجئة حول قرب إصدار كتاب «الكلمة الآن للرفيق ستالين» في دمشق!.

هذا الكتاب الذي شاركت بإنجازه، صدر لأول مرة في موسكو في أيار عام ١٩٩٥ بمناسبة الذكرى الخمسين ليوم النصر في الحرب الوطنية العظمى، وقد صدر منه ثلاث طبعات متتالية في أعوام (١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٩).

وبصدور كتاب «الكلمة الآن للرفيق ستالين» أمكن حل قضية ذات أهمية كبرى. لأنه حتى ذلك الحين كان قد مضى نحو نصف قرن على الحملة المعادية لستالين، والتي بدأت بتقرير مشكوك فيه وبصدقته لـ«نيكيتا خروشوف» أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في شباط ١٩٥٦ .

وقد مورست الحملة ضد ستالين بأشكال مختلفة في العقود اللاحقة، مع إخماد شبه كامل لصوت ستالين وأعماله التي سحبت من المكتبات ومنعت طبعاً عنها مجدداً.

كان الهدف الأساس لنشاطي وما قمت به في مواجهة جوفة الذين تقولوا عن ستالين وفيهمه دون أدنى مسؤولية، أو أدانوه وكذبوه، أن يظهر صوت ستالين نفسه المغيّب في مواجهة أولئك، ومن جانب آخر أن يصبح صوته وموقفه معروفاً ومسموعاً لدى الشعب.

لم يكن من الصعب التوقع أن الحملة المضادة لستالين ستلونها حملة مضادة لللينينية، ثم ضد الماركسية والاتحاد السوفيتي، وبالتالي ضد الاشتراكية، وهذا يعني ضد الحركة العمالية، ويضاف إلى ذلك أن الرجعية والإمبريالية والبرجوازية الصهيونية لن تقوى الفرصة التي قدمها لهم خروشوف لوقف وتسويد وأرباك العملية الثورية التحررية.

من مُقدِّمة المُؤلِّف

في ربيع عام ١٩٧٢، عندما كنّا نعمل معاً، أهداني المرحوم غريغوري أوغانوف قصيدة أصبحت، بطريقة ما، حدّاً فاصلاً في تفهمي لشخصية ستالين ودوره.

كان غريشا صحافياً من مدينة باكو. ومن المحتمل، أنه كان يعرف أفضل مني، الأصول القفقاسية لطُبع ستالين. وكان غريشا يهتم أيضاً بجمع الوثائق والمواد التاريخية. ومع كل ذلك من المحتمل، أنه هو أيضاً، لم يَكُنْ يحسّ تماماً بالعاطفة المساوية الحادة التي تُضمِّنُها القصيدة الشعرية البريئة والشفافة التي كُتِبها طالب بالغة الروسية، وهو في سنِّ السادسة عشرة من عمره.

هذه هي القصيدة:

طاف من بيت إلى بيت طارفاً الأبواب الغريبة

برفقة مزماره الخشبي القديم مدُّنْداً أغنيته البريئة

في أغنيته البريئة كانت تُدوي الحقيقة العُظمى والحلم النبيل السَّامي كنور الشَّمس السَّاطعة

استطاع دَب الحياة في القلوب المتَحجِّرة أيقظَ عقول الملايين الغارقة في الظلام الدَّامس

وبدلاً من العظيمة والمجد قديم شَعْبِه له السَّم في الكأس قالوا له: عليك اللعنة اشرب السَّم كُلُّه فأغنيئك غريبة عتاً وحقيقتك غير لازمة

نُشرت هذه القصيدة في صحيفة «إيفيريا» بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٨٩٥ . وكانت ستبقى محاولة

شعرية مدرسية بريئة، لولا المستقبل العظيم والمجيد والمُرعب لكاتبها.

ها قد مرّت ٤٠ سنة، وها هو ستالين، الذي عايش أعظم الأمجاد والانتصارات التي كانت من نصيبه في يوم من الأيام، يرقُد الآن بالقرب من ضريح لينين تارة، وخلفه تارة أخرى، تحت جدران الكرملين. وعلى مدار عشرات السنين، والعبارات النائية تنهال عليه من كل حذب وصوب، ويحاول الكثيرون تشويه سمعته.

كان الخطأ الوحيد الذي ارتكبه الشَّاعر الشَّاب سوسو جوغاشفيلي (أي ستالين) هو أنه أصبح منبوذاً داخل البيت العظيم الذي بناه بنفسه. لقد بُدِ منه؛ ليس عندما كان على قيد الحياة، وإنما بعد وفاته. ويحاول اليوم الكثيرون، ممَّنْ أراد ستالين إيقاظ عقولهم، الشَّار من بعد وفاته، موجهين له كل الاتِّهامات الباطلة. وها هم يفعلون كل ما في وسعهم،

كي تصبحَ حقيقته غريبةً عن الشعب، وكي تصبحَ أغنيته غير لازمة. ويسبب هذه الشتائم التي تُصم الأذان، سواء كانت بسبب (حيث كانت هناك أسباب) أو بلا سبب، أصبح ستالين الآن معروفاً أقل من الذين كتبوا وتحدَّثوا في يوم من الأيام، وأصبحت أفكاره وأحكامه تُذكر فقط، كقاعدة عامة، أثناء سرد نظريات معينة وبشكل منقوص. إنَّهم يحاولون وبالتالي تقويم مكانته في تاريخ روسيا والعالم، فنحن بحاجة ل ١٠٠ - ٢٠٠ سنة من المسافة التاريخية عنه على أقل تقدير..

(أفتورخانوف أ. لغز موت ستالين (مؤامرة بيريا)، موسكو ١٩٩٢، الصفحة ١٠٤).
أعتقد أنَّ الذاكرة التاريخية خانت أفتورخانوف. وها هي قد بدأت، أخيراً، تنقش الغمامة التي حاولت قوى معروفة لُقِّها حول اسم ستالين وصورته، لدوافع مفرضة تحت تأثير أعمالها الشيعة نفسها. لقد عَسَلت الثورة المضادة في الاتحاد السوفياتي وفي روسيا عيون العديد من مواطنينا بدماء ضحايا ٤ تشرين الأول. موسكو- تموز ١٩٩٣ - آذار ١٩٩٤

■ **ريتشارد كوسولا بوف**



– النفسية الدقيقة لستالين؛ فقد كان ذلك صعباً عليهم، لأنه لا يوجد بينهم من يُصنِّفه حتى بعد وفاته. ولكي نستطيع فهم نفسيته وتقييم مآثره بشكل صحيح، وبالتالي تقويم مكانته في تاريخ روسيا والعالم، فنحن بحاجة ل ١٠٠ - ٢٠٠ سنة من المسافة التاريخية عنه على أقل تقدير..

ضرر بقضيتنا العامة

رسالة إلى دار النشر «ديتسكيا»

أنا ضد فكرة نشر «قصص حول طفولة

ستالين»

توجد في هذا الكتيب الكثير من الأخطاء والتحريفات والمبالغات والمديح الذي لا مبرر له. لقد ضلَّ قناصو الحكايات والأكاديم (من المحتمل أنهم يكذبون عن حسن نية) الكاتب، غير أن الحقيقة تبقى حقيقة ولا يمكن إخفاؤها.

لكن ليس هذا هو المهم. المهم هو أن هذا الكتاب يحاول أن يرسِّخ في عقول الناس السوفييت (و

تقديم

ليس المطلوب إعادة الاعتبار لستالين، فهو كان قد تنبَّ أن قاذورات كثيرة ستلقى على قبره، ولكن رياح التاريخ كفيلة بإزالتها... بل المطلوب أولاً، وقيل كل شيء، استعادة تلك المنصة المعرفية التي حققت الحركة الثورية العالمية في النصف الأول من القرن العشرين على أساسها، انتصاراتها العظمى، ابتداءً من ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ١٩١٧، إلى الانتصار الكبير على النازية في عام ١٩٤٥، والتي بمجموعها غيرت ميزان القوى العالمي ضد مصالح الرأسمالية العالمية... ذلك الذي بدأ بالمراحة. ومن ثم التغير السلبي منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٥٦، وصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفياتي ١٩٩١، الذي يعد علامة فارقة هامة دلت على اختلال جدي في ميزان القوى العالمي لمصلحة الإمبريالية العالمية.. واليوم، يتبين أن الهجوم على ستالين من جانب وسائل الإعلام الغربية والصهيونية ومن لف لُفها، كان المقصود منه إطلاق ستار كثيف من القنابل الدخانية لمنع الأجيال اللاحقة من الثوريين من الاقتراب من تلك المنصة المعرفية الهامة التي وصل إليها ثوريو النصف الأول من القرن العشرين، الذين غيروا وجه العالم... والحقيقة أن ساطر النيران الكثيفة على تلك المنصة قد فعل فعله، وإذا أضيف إليه التزوير المنهج والمقصود للتاريخ نفهم كم كانت تلك المنصة هامة وخطيرة.

وإذا كان المطلوب اليوم استعادة تلك المنصة، فليس للوقوف عندها، بل للانطلاق منها إلى الأمام، فهي التي ستضمن اتجاه البوصلة الصحيح في الصراعات الحادة الجارية اليوم على كل مساحة الكرة الأرضية...

والفارقة اليوم، أن الخلاف حول ستالين لم يعد قضية مطروحة في الحركة الشيوعية الروسية والسوفيياتية، فهناك إجماع بين كل مكوناتها بمختلف تياراتها على التقييم الموضوعي، الإيجابي بالمحصلة، لدوره التاريخي... ولكن النقاش حول دوره ما يزال محتدماً خارج الحدود الروسية والسوفيياتية سابقاً، ويعود السبب على الأرجح، إلى ضعف القاعدة المعلوماتية لدى قراء غير الروسية، الذين يعيشون حتى اليوم على ما صنخته أهم مدرستين معاديتين لستالين منذ أوائل الستينيات، وهما المدرسة الشرقية «البونوماريوفية» والمدرسة الغربية «الدوتشرية والنشتينية».. اللتان لعبتا دوراً هاماً في تزوير صفحات التاريخ. بينما تتيح الوثائق الحديثة التي أفرج عنها باللغة الروسية، إعادة تقييم وجرد شاملة، أكثر موضوعية لتلك المرحلة.

إن هذا الكتاب المترجم للعربية، هو محاولة لإعطاء ستالين الفرصة لكي يعيد التعريف بنفسه لدى تلك الأجيال التي سوِّدت صفحته في ذهنها بفعل قاعل، وبشكل مقصود..

إذاً المطلوب اليوم ليس إعادة الاعتبار لستالين، لأنه بقول الحقيقة عنه إنما تبدأ الحركة الثورية بإعادة الاعتبار لنفسها أمام التاريخ وأمام جمهورها.

دمشق ٢٠١٠/١٠/٢٠

■ **د.قدري جميل**

الناس بشكل عام) خرافة تقديس الشخصيات والزعماء والأبطال. هذا الأمر خطير جداً وضار في آن واحد. إنَّ نظرية «الأبطال» و«العامة من الناس» لا تمت للبلشفية بأية صلة. إنها نظرية الإيسيريين. يقول الإيسيريون: «الأبطال يصنعون الشعب، حيث يحولونه من حشود إلى شعب». أما البلاشفة فيقولون للإيسيريين: «الشعب يصنع الأبطال». إن هذا الكتيب يخدم مصالح الإيسيريين. وكل كتاب من هذا القبيل يخدم مصالح الإيسيريين. لذا فأننا أنصح بحرق هذا الكتيب.

١٦ شباط ١٩٣٨

١٦ شباط ١٩٣٣.

الفيلم الجزائري الفائزة بجائزة مهرجان دمشق السينمائي

«خارج القانون» الاستعماري وحسب قانون تحرر الشعوب

بين قوسين



طائرة أحمد شوقي!

◀ خليل صويلح

أولى المخاطر التي تهدد وحدة الثقافة العربية، هي التمسك بحدود سايكس بيكو، فوفقاً لهذه الاتفاقية الاستعمارية بامتياز، تمزقت الخريطة العربية إلى أشلاء، ليس على المستوى الجغرافي وحسب، بل على الصعيد الثقافي، وفي مقدمته المناهج المدرسية، فإذا لم تؤخذ هذه المناهج، وفق رؤية علمية منفتحة، لن تنهض ثقافة عربية شاملة، فما هو محرّم هنا، نجده محللاً في منهاج آخر، حتى بما يخص المواد العلمية مثل الفيزياء والرياضيات، وما يبدو انتصاراً في بلد عربي ما، في أحد دروس مادة التاريخ، يتحول إلى هزيمة، في خريطة أخرى، فالتاريخ العربي لم يكتب بنزاهة وحصافة علمية إلى اليوم، ولعل أبرز التجديبات التي تواجهها الثقافة العربية هي كتابة التاريخ مجدداً، بعيداً عن الأهواء والتزييف والتزوير، وإذا كانت الحوادث القديمة محل جدل وسجال، في صحة هذه الواقعة أم تلك، فإن التاريخ المعاصر يزور في وضع النهار، فما بالك بما جرى من حوادث قبل قرون؟

المناهج المدرسية أولاً، فهي تحتاج إلى نقض غبار، بما علق فيها من أوهام وتبسيط، في الواقع فإن كل ما يتعلق بدروس الرسم والموسيقى والتربية البدنية، تراجع إلى الوراء، وباتت مواد نافلة، لا تلقى عناية خاصة، مع العلم أن تربية الذائقة الفنية للطفل هي المدماك الأول في اكتشاف المعرفة، كما أن اتكاء دروس الأدب على نصوص قديمة، وحرمان الحداثة من اختراق أسوار المدارس والجامعات، أدى إلى عزل الأدب الحديث عن الذائقة العربية، وربما كانت قصيدة أحمد شوقي عن الطائرة، التي لا تزال مدرجة في بعض المناهج المدرسية، تبدو مضحكة اليوم، لجيل وجد نفسه في قلب ثورة المعلومات والميديا الجديدة. هكذا باتت مجامع اللغة العربية مكاناً لتحنيط اللغة بدلاً من إحيائها، ووضعها في مشتل الحياة المعاصرة كي تنفّس هواء اللحظة الراهنة، ومهما أصّر هؤلاء على تسمية الكمبيوتر بالحاسوب، والتلفزيون بالرائي، لن يلتفت إليهم أحد، فالحفاظ على اللغة العربية، لا يتم عن طريق عزلها عن اللغات الأخرى، بل عبر تمارزها بمفردات العصر، فاللغة الانجليزية مثلاً، لم تتلک أمام مفردات وافدة من لغات أخرى بينها العربية، فمفردة انتفاضة دخلت القاموس العالمي، دون أن تستصيرخ الجهات اللغوية هناك، فزعا، كما يحدث لدينا، لنقل إذا إن الهوية المهترئة هي من يخشى الآخر، وذلك بانغلاقها على ذاتها تحت شعارات قومية فضفاضة، تزيد بها عزلة وانكفاء، بدلاً من انفتاحها على رحابة المعرفة الكونية. هكذا باتت العولة وحشا ضارياً لدى بعضهم، دون فحص دقيق لمزايا ومقترحات التقنية الحديثة، هذه التقنية التي نتعامل معها يوميا في كل حقول الحياة، ولكن، حين يتعلق الأمر بالثقافة، نستتجد بالهوية. لنعترف صراحة، بغياب الخطاب العربي الذي يقارع خطاب الآخر، أو الذي يرفد هذا الخطاب، فنحن اليوم مجتمع يستهلك ثقافة، ولا يصنعها، إذا لم نقل، بأن المجتمع العربي انكفأ إلى قيّم قبلية، ترفع السيوف والخناجر من أجل لعبة كرة قدم، فما بالك بقضايا إستراتيجية؟

khalil.s@scs-net.org

نضال الأشقر في

«قدام باب السفارة»

بدعوة من دار الأسد للثقافة والفنون في دمشق، بالاشتراك مع «مسرح المدينة» في بيروت، عرضت مسرحية «قدام باب السفارة الليل كان طويلاً». المسرحية من فكرة وإخراج نضال الأشقر، تأليف عيسى مخلوف ونضال الأشقر. وهي تنطلق من موضوع هجرة الشباب اللبناني الذين تجمعهم طوابير الانتظار أمام أبواب السفارات أملاً في الحصول على تأشيرات، ليجد المشاهدون أنفسهم أمام لوحة تعكس الأوضاع في لبنان والمجتمعات العربية أثناء ساعات الانتظار الطويلة. تسقط المسرحية الوضع اللبناني، بكل ما فيه من انقسامات، على مجتمع صغير تشكل أمام أبواب السفارة.

رشيد بوشارب أحد كاتبي السيناريو، أن هذا الحزم والانضباط لازم بل وضروري في منعطفات تاريخية وشخصيات كهذه وحدها من يمكن أن تدفع بالتاريخ إلى الأمام وتقونن الجهد الجمعي وتحوله إلى واقع التحرر الوطني.

يلفت الفيلم إلى أن القمع الاستعماري لم يتراجع حتى قبل أشهر من تحقيق الاستقلال، ويقول أحد قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية لعبد القادر حين يلتقيه في جنيف إنه يجب دفع الفرنسيين إلى المزيد من القمع، وتاريخياً تمارس القوى الاستعمارية أشد أشكال القمع في الفصول الأخيرة قبل إعلان هزيمتها، فالعنف العاري يحتاج إلى مبررات سياسية، ولا يمكن المحافظة على صورة مقبولة بالترافق مع قمع أعمى، كل ذلك يقود إلى تخبط ثم انتحار، خاصة مع عدم وجود توازن في القوى، وفي ذلك درس لكل نضال تحرري، لذلك فهذا الفيلم يخاطبنا بقوة وضحايا آخر التجارب الاستعمارية لا يكفون عن التجدد.

الفيلم وإن انتمى إلى السينما الملحمية الكلاسيكية، بإناتجاه الضخم وسرده التقليدي، إلا أنه ثورة على صعيد الدراما والطروحات والأفكار، وهو جاء متماسكا سريع الإيقاع لا يعاني من عيوب فنية، و«خارج القانون» يمثل اختراقاً مهماً مع اتساع عرضه عالمياً، لوجهة نظر غير مهادنة، لذلك لم يكن مفاجئاً أن يشكل صدمة لليمين الفرنسي، وهو بالتأكيد لن يبعث على الارتياح لدى المهزومين والحالمين بالتخفف من عبء التاريخ، الذين يعتقدون أن خطاب التحرر الوطني صار من الماضي.

■ ■



باقتدار الممثل سامي بوعجيلة نموذجاً للمناضل المتجرد عن أي اهتمامات حياتية ومكاسب دنيوية والمكرس نفسه بالمطلق لقضية كبرى، وهي شخصية تجمع بين الشجاعة والتوازن العقلي والصلابة النفسية، فهو لا يرحم أحداً حين يتعلق الأمر بالفساد وسرقة الموارد المالية للثورة أو بالخيانة ويقتل بسهولة تقترب من انعدام الحس الإنساني، كما أنه لا يستجيب لعواطف المناضلة الشيوعية الفرنسية التي تساعد الثورة الجزائرية، ويلوم أخاه مسعود لزواجه لأن ذلك قد يعيقه عن تأدية واجباته الكفاحية، بالمقابل لا يمكن التشكيك بنزاهة عبد القادر وإخلاصه، وهذه الشخصية العلامة في السينما تؤكد ودون موارد من مبدعها

يقوده عبد القادر ويتعاون معه مسعود فيما يبقى سعيد الذي كان يعمل في القوادة منشغلاً بناديه الليلي ونادي الملاكمة الذي يديره لكنه يؤمن تمويلاً للحركة الناشئة، ولأن الفيلم غير معني بتقديم صورة مثالية عن ثورة، فإنه لا يتورع عن تصوير القسوة بأشد صورها، هكذا يصبح الإخوة نوعاً من خارجين عن القانون بنظر السلطات، فهم أشقياء وقتلة وفق منظور قانوني غير سياسي يسهر عليه رجال شرطة متوحشون، وكأن العنف الضروري الذي يرتكبه ناشطون في حركة تحرر وطني ليس نتاجاً لعنف أصلي أكبر هو عنف الاستعمار، فالشرعية القانونية هنا نسبية، والأقوى هو من يحدد ما هو قانوني وما هو ليس كذلك، ويصل الأمر بأجهزة الشرطة إلى تشكيل تنظيم إجرامي سري يعلم السلطات السياسية العليا، لتوفير قدر أكبر من حرية الحركة وتصفية المناضلين الجزائريين دون إعاقات قانونية. تمثل شخصية عبد القادر التي لعبها

بإجماع من لجنة التحكيم فاز الفيلم الجزائري «خارج القانون» للمخرج رشيد بوشارب بالجائزة الذهبية في مسابقة الأفلام الطويلة وجائزة أفضل فيلم عربي في مهرجان دمشق السينمائي الثامن عشر الذي انتهى مؤخراً، وشكل العرض الدمشقي للفيلم أول مشاركة له في مهرجان عربي وثاني عرض له عربياً بعد افتتاحه مهرجان الدوحة- تريبيكا.

يفرد «خارج القانون» معظم أجزائه لتجربة تاريخية تكاد تكون مجهولة هي النضال الوطني الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي من داخل الأراضي الفرنسية في خمسينيات القرن الماضي حتى نيل الجزائر لاستقلالها عام ١٩٦٢، ولأن الفيلم ليس درسا في التاريخ فهو يتتبع هذه التجربة من خلال سيرة ثلاثة إخوة لعبوا أدواراً متفاوتة في هذا النضال هم عبد القادر (سامي بوعجيلة) ومسعود (رشدي زيم) وسعيد (جمال دبور)، يقضي الأول عقوبة السجن في باريس ويرسل الثاني للقتال في صفوف الجيش الفرنسي في الهند الصينية (فيتنام) فيما ينتقل الأخ الأصغر للعيش في حي نانتر الفقير في باريس مع والدته بعد مقتل الأب في مجزرة سطيف الشهيرة وفقدان العائلة لأرضها بعد استيلاء المستوطنين الفرنسيين عليها.

عودة الإخوة الثلاثة للقاء بعد خروج الأخ الأكبر من السجن وعودة الأخ الأوسط من فيتنام ستشكل بداية لنشاط سياسي

دفتر يوميات

١.

«شوفير السرفيس ابن الحرام»..
«عود ثقاب في حلب يكشف جريمة في حماة»..
«سطل اللبن الذي أودى بصاحبه»..
«بنات الجامعة.. كشف المستور»..
«قتلها ثم اغتصبها ثلاث مرات»..
«بائع الفول الشاذ»..

هذه بعض عناوين جريدة الحوادث السورية «سالب موجب»، وهي جريدة تعتمد في موادها على الخيال البوليسي لمحريها، وعلى الأضابير التالفة من أرشيف الشرطة.

٢.

هو مغرم بإحدى المحطات التي تنشر رسائل قصيرة أسفل الشاشة، لم يعد يغادر البيت كي لا يفوته ما يكتبه «عاشق إليسا»، و«مجنونة تامر حسني»...أصدقاؤه اتصلوا به ولم يرد. أحدهم جلبه بعد ربع ساعة عبر رسالة هذا نصها: «سامي نحن في مقهى الثقافة الروسي».

٣.

وأصبحت الآخر الذي ليس أنا وليس آخر...

٤.

زميلي في العمل فلاح. هو غائب منذ ثلاثة أيام. اتصلنا به فأخبرنا أنه في حداد على موت زيتوناته. ذهبت إلى المدير وقدمت له «إجازة وفاة». الإجازة رفضت حسب العرف البيروقراطي، فهذا النوع من الإجازات يمنح للأصول... والشجرات ليست أمه أو أباه أو جده... إلخ...

٥.

أحسده جداً جداً.. البقال الذي يمض رأس قلمه الرصاص وهو يسجل ديونه... هكذا تكون الكتابة طقساً!

■ ■

«دمشق مع حبي» فيلم يعرض الطيف السوري المتنوع



بطاقة الفيلم

سيناريو وإخراج:

محمد عبد العزيز

تمثيل:

مرح جبر، خالد تاجا،
سامر عمران، فارس الحلو،
جهاد سعد، رهام عزيز،
بيير داغر، ميلاد يوسف،
وآخرين..

من إنتاج شركة الشرق التي يديرها الدكتور نبيل طعمة الذي يحاول بإناتجاه هذا الفيلم إعادة عجلة الإنتاج في القطاع الخاص السوري. «دمشق مع حبي» يتحدث عن مغامرة فتاة دمشقية من عائلة مهاجرة في رحلتها لمحاولة استعادة حب ضائع في غياهب الزمن، والتي تصل إلى أعلى درجات حساسيتها حين يتوغل المشاهد في تفاصيل الحكاية التي

■ ■

أنهى المخرج السينمائي السوري محمد عبد العزيز في القاهرة العمليات الفنية الأخيرة على الفيلم الروائي الطويل «دمشق مع حبي» ليكون جاهزاً لعرضه العالمي الأول في مهرجان دبي السينمائي في دورته السابعة، حيث يشارك في مسابقة «المهر العربي» للأفلام الروائية الطويلة..

الفيلم يكتسب أهمية إضافية باعتباره

2011

صفحة 16

تعلن قاسيون عن بدء حملة

الاشتراكات لعام ٢٠١١

قيمة الاشتراك السنوي (٥٠٠) ل.س

قاسيون معكم... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»